

قياس الأثر التفاعلي بين الربط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية	العنوان:
مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية	المصدر:
جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة	الناشر:
الفاقي، رشا علي إبراهيم	المؤلف الرئيسي:
الزكي، رحاب كمال محمود محمد(م. مشارك)	مؤلفين آخرين:
ع1	المجلد/العدد:
نعم	محكمة:
2019	التاريخ الميلادي:
يونيو	الشهر:
573 - 626	الصفحات:
1169245	رقم MD:
بحوث ومقالات	نوع المحتوى:
Arabic	اللغة:
EcoLink	قواعد المعلومات:
الأسواق المالية، البورصة المصرية، التحفظ المحاسبي، التقارير المالية	مواضيع:
http://search.mandumah.com/Record/1169245	رابط:

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الفقهي، رشا علي إبراهيم، و الزكي، رحاب كمال محمود محمد. (2019). قياس الأثر التفاعلي بين الروبوت السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1، 573 - 626. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1169245>

إسلوب MLA

الفقهي، رشا علي إبراهيم، و رحاب كمال محمود محمد الزكي. "قياس الأثر التفاعلي بين الروبوت السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع1 (2019): 573 - 626. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1169245>

**قياس الأثر التفاعلى بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى
على قيمة الشركات المدرجة فى قطاع التشييد ومواد البناء
بالبورصة المصرية**

د. رحاب كمال محمود محمد الزكى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

د. رشا على إبراهيم الفقى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

قياس الأثر التفاعلي بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية
د. رشا على إبراهيم الفقى^١
د. رحاب كمال محمود محمد^٢

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المملوكة للدولة والمدرجة بالبورصة المصرية والتي تنتمي إلى قطاع التشييد ومواد البناء خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أربعة نماذج أساسية، بحيث يهدف النموذج الأول إلى قياس أثر الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي، أما النموذج الثاني فيهدف إلى قياس أثر الروابط السياسية على قيمة الشركة، ويهدف النموذج الثالث إلى قياس أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، في حين يهدف النموذج الرابع إلى قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، وقامت الدراسة بتضمين بعض المتغيرات الحاكمة وذلك بإدراجها في نماذج القياس نظراً لقدرتها على التأثير في العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن أهم هذه المتغيرات (حجم الشركة، مستوى الرافعة المالية، العائد على الأصول، عمر الشركة).

وقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وكلا من مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، كما توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، كما دلت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود أثر إيجابي وذو تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة بمقياس Tobin's Q.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق البحث ليشمل الشركات المرتبطة سياسياً وغير المرتبطة سياسياً في قطاعات أخرى، مع استخدام نماذج أخرى لقياس التحفظ المحاسبي أو متغيرات رقابية أخرى غير المستخدمة في الدراسة، لفحص مدى تأثير ذلك على العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي.

الكلمات الدالة: الروابط السياسية، مستوى التحفظ المحاسبي ، قيمة الشركة ، نموذج Tobin's Q

^١مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة قناة السويس
^٢مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة قناة السويس

Measuring The Interactive Effect Between Political Ties (Connections) and The Level of Accounting Conservatism on The Value of Companies Listed in The Construction And Building Materials Sector in The Egyptian Stock Exchange

Research abstract :

The study aimed to analyze and measure the impact of the relationship between political ties (connections) and the level of accounting conservatism on the value of the company through using a sample of non-state-owned companies listed on the Egyptian Stock Exchange belonging to the construction and building materials sector during the period from 2015 to 2018 , To achieve the objectives of the study, four basic models were used, the first of which aims to measure the impact of political ties on the level of accounting conservatism . The second model aims to measure the impact of political ties on the value of the company. The third model aims to measure the level of accounting conservatism on the value of the company, while the fourth model aims to measure the impact of the interactive relationship between political ties and the level of accounting conservatism on the value of the company. The study included some of the governing variables by including them in the measurement models because of their ability to influence the relationship between the study variables. The most important of these variables (size of the company, leverage level, return on assets, age of the company),

The results of the applied study indicated that there is a significant correlation between the political ties and both the level of accounting conservatism and the value of the company, the study also found a positive and significant impact of the interactive relationship between the political ties and the level of accounting conservatism on the value of the company (measuring by Tobin's Q model) . In the light of the findings, the study recommended that the scope of research should be extended to include politically and non-politically connected companies with the use of other models to measure accounting conservatism or other control variables not used in the study to examine the impact on the relationship between political ties and the level of accounting conservatism .

Keywords: political Ties (connections) , the level of accounting conservatism , company value, Tobin's Q model

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة

تحاول الشركات بشكل دائم التوصل إلى إستراتيجيات جديدة للإستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق ميزه تنافسيه . وتتمثل إحدى هذه الإستراتيجيات فى قيام الشركات بإيجاد الروابط السياسية داخل الشركة عن طريق إختيار المديرين ذوى الخبرة السياسية، أو عن طريق إستقطاب الأشخاص الذين يشغلون منصباً حكومياً للإنضمام إلى مجلس إدارتها، وعلى ذلك فإن أى شركة يكون على مستوى هيكل ملكيتها أو مجلس إدارتها شخص ينتمى إلى حزب سياسى أو عضو أو نائب فى البرلمان أو وزير، أو أى شخص لديه صلات سياسية تعتبر مرتبطة سياسياً، وتتعدد المعايير التى يمكن بها تعريف الشركة على أنها مرتبطة سياسياً . فيمكن أيضاً تعريف الشركة على أنها مرتبطة سياسياً إذا كانت للشركات التابعة للحكومة نسبة ملكية فى أسهم الشركة المستقلة.

وتتمتع الشركات ذات الروابط السياسية والتى لها دور رئيسى فى النشاط الإقتصادى بالمقارنة مع الشركات غير المرتبطة سياسياً بفوائد إيجابية للعلاقات السياسية على قيمة الشركة، من خلال الإستفادة من معرفة وخبرة المديرين السياسيين بالإجراءات الحكومية، ومعلوماتهم التى تظهر فى الوقت المناسب فيما يتعلق بالتغيرات السياسية فى الصناعة أو حتى جهودهم فى القيادة غير المباشرة للمؤسسات لتغيير السياسات الإقتصادية لصالح شركاتهم (Chung,et.al,2019). وأيضاً من خلال الدعم الحكومى الرسمى مثل (الظروف التنظيمية المواتية، المزايا الضريبية فى شكل إعفاءات ضريبية)، تلقى التمويل اللازم مثل (الإئتمانات والقروض من المصارف الحكومية)، الحصول على الإمتيازات أو التراخيص، تسهيلات سداد الديون، وقدرة تسويقية أكبر. ويمكن أيضاً للشركات المرتبطة سياسياً أن يكون لديها المزيد من العقود والمنح الحكومية . حيث تساعد كل هذه العوائد الشركات على ضمان مميزات أكثر من المنافسين وبناء قوة أكبر فى السوق، والتصور المتفائل والموثوق للمستثمرين إزاء هذه الشركات (Lin, et.al , 2019) ، (Berkman and Galpoththage,2016). وبالرغم من ذلك قد يكون للروابط السياسية تأثير سلبي على قيمة الشركة. فلا يمكن إفتراض أن الروابط السياسية دائماً ما تكون جيدة. فقد تكون ضارة بالنسبة للشركة، وبالتالي تؤدي إلى قيمة أقل للشركات. وفى هذا الضدد يجب الإشارة إلى أن الروابط السياسية قد تحقق مكاسب للشركات لكنها قد تسبب أيضاً خسارة كبيرة إذا وجد طرف ثالث يتأثر بمثل هذه الروابط .

ويمكن للروابط السياسية التأثير على قيمة الشركات من خلال تأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات، فمن ناحية يمكن أن يكون مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المرتبطة سياسياً أقل من الشركات غير المرتبطة سياسياً، حيث تعد الروابط السياسية بديلاً للتحفظ المحاسبي في العديد من الحالات ، كما أن حوافز الشركات لتطبيق التحفظ المحاسبي تضعف في الشركات المرتبطة سياسياً لأن الحماية من الحكومة تجعلها أقل قلقاً من الشركات غير المرتبطة. ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يكون مستوى التحفظ المحاسبي أعلى في الشركات المرتبطة سياسياً منه في الشركات غير المرتبطة. فنظراً لأن الشركات المرتبطة سياسياً تتمتع بفوائد مختلفة بالمقارنة مع الشركات غير المرتبطة. ومن أجل الحصول على هذه الفوائد باستمرار من الحكومة وتجنب إلقاء اللوم من قبل الجمهور، قد ترغب الشركات المرتبطة سياسياً في إخفاء هذه الفوائد من خلال إتخاذ مستوى أعلى من التحفظ في تقاريرها المالية من الشركات غير المرتبطة. (Mohammed , et.al, 2017) ، (Sohn and Zhou , 2017)

ويعد التحفظ المحاسبي من أهم سمات التقرير المالي نظراً لتأثيره على قيمة الشركة، وتتضح قوة تأثير التحفظ بالقوائم المالية على قيمة الشركة من خلال العديد من المسارات منها الحد من التصرفات الإنتهازية للإدارة، تحسين كفاءة عقود المديونية ، توفير معلومات تتصف بالجودة ونقى بإحتياجات المستثمرين، الحد من مخاطر العسر المالي والإفلاس (قزال، وآخرون، ٢٠١٩)، (قنديل، ٢٠١٨). وبالتالي يتضح وجود مؤشرات توضح تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي على تعزيز قيمة الشركة.

ويتضح مما سبق أن هناك عدة دوافع لهذه الدراسة، فعلى الرغم من إهتمام بعض الدراسات المحاسبية على المستوى النظري بدراسة الروابط السياسية والتحفظ المحاسبي، إلا أن دراسة الأثر التفاعلي بينهما على قيمة الشركة لم يتم تناوله بشكل مباشر وتفصيلي، وفيما يتعلق بالمستوى التطبيقي لم تقدم الدراسات المحاسبية السابقة دليلاً تطبيقياً واضح حول طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وأثرها على قيمة الشركة، لذلك فإن دراسة وإختبار طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في البيئة المصرية سوف تساعد على تحديد تأثير العلاقة بين العوامل المختلفة على قيمة الشركات، وتضمنت الدراسة الحالية قياس هذه العلاقة بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي تنتمي لقطاع التشييد ومواد البناء، وقد جاء إختيار الباحثين لهذا القطاع مجالاً للتطبيق تمثيلاً مع توجهات الدولة وسياساتها الإقتصادية في الوقت الراهن.

ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات التي تتضمن شركات مرتبطة سياسياً من إجمالي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (www.mubasher.info) ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد

المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال عرض التساؤل البحثي التالي: هل تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال عرض التساؤلات البحثية التالية:

١- ما المقصود بالروابط السياسية، وهل تؤثر على الممارسات المحاسبية المتحفظة وقيمة الشركة؟

٢- ماهى العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وقيمة الشركة؟

٣- كيف تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المقيدة فى قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية؟

ثانياً : أهداف البحث

فى ضوء مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تحليل وقياس العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي، وإنعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركات، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فى:

١- تحليل العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة فى ضوء الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث.

٢- بناء النماذج المحاسبية المقترحة لقياس العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة .

٣- قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المقيدة فى قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية.

٤- دراسة مدى توافق وإختلاف النتائج التطبيقية للدراسة مع نتائج الدراسات المحاسبية ذات الصلة فى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته العلمية والتطبيقية من خلال:

١- ندرة الدراسات المحاسبية التى تناولت بشكل مباشر، وتفصيلى العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وأثر هذه العلاقة على قيمة الشركة، حيث إقتصرت هذه الدراسات على دراسة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي، وبين الروابط السياسية وقيمة الشركة، وبين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

٢- يعد هذا البحث من البحوث التطبيقية التى توفر معلومات هامة ذات دلالة عن العوامل المؤثرة على قيمة الشركة، والذي يعتبر إمتداد للبحوث المرتبطة بأسواق رأس المال، وبالتالي يمكن

لأصحاب المصلحة من المستثمرين والمحللين الماليين الاستفادة من نتائجه في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

٣- تساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي كونها تقدم نماذج محاسبية توضح العلاقة بين متغيرات البحث، تتضمن النماذج إدخال متغيرات محاسبية جديدة، النموذج الأول لإختبار أثر الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي، والنموذج الثاني لإختبار أثر الروابط السياسية على قيمة الشركة، والنموذج الثالث لإختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، بينما يتضمن النموذج الرابع قياس الأثر التفاعلي للروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة.

٤- تحاول هذه الدراسة تقديم دليلاً من البيئة المصرية عن أثر الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي. وإنعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركات المقيدة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية، وذلك من خلال إستخدام نموذج (Tobin's Q) كمقياس للقيمة.

رابعاً: منهج البحث:

إعتمدت الباحثتان في تحديد منهج البحث على كلا من المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي وذلك كما يلي:

المنهج الإستقرائي : الذي يبدأ من الخاص إلى العام وذلك من خلال:

- ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة والتي تتمثل في التغير في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بين الشركات المرتبطة سياسياً، وكذلك التغير في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات غير المرتبطة سياسياً. كذلك التغير في قيمة الشركة نتيجة لتأثير بعض العوامل منها الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على القيمة.
- تكوين الإطار النظري ووضع الفروض، ثم تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة التطبيقية الملائمة، وإختبار الفروض للوصول إلى حقائق علمية.

المنهج الإستنباطي: الذي يبدأ من العام إلى الخاص وذلك حتى يتسنى تكوين دليل تطبيقي خاص يمكن من خلاله توفير معلومات هامة ذات دلالة يمكن من خلالها تحليل وقياس العلاقة بشكل تفصيلي متكامل بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وتأثير هذه العلاقة على قيمة الشركات، لمساعدة أصحاب المصلحة على الإستنباط المنطقي لتأثير بعض العوامل عند تقييمهم للشركة، بحيث تكون المحصلة النهائية تحسين القدرة على إتخاذ القرارات الاستثمارية.

خامساً: حدود البحث:

تخضع الدراسة الحالية للحدود التالية:

- ١- الحدود الجغرافية: حيث تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة غير المملوكة للدولة والمقيدة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية.
- ٢- الحدود الزمنية: تم الإعتماد على التقارير المالية لعينة الدراسة على مدار سلسلة زمنية تمتد لأربع سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠١٥ وتنتهى في عام ٢٠١٨.
- ٣- الحدود الموضوعية: إتمدت الباحثان في قياس الروابط السياسية على الخلفية السياسية لرئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة، أو على علاقة الشركة بالحكومة، أو من خلال تواجد أكثر من رابط معاً، وفي قياس مستوى التحفظ المحاسبي على نموذج (Beaver and Ryan, 2000)، كما تم استخدام نموذج (Tobin's Q) كمقياس للقيمة.

سادساً: تنظيم البحث

في إطار مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه ، ووفقاً للمنهج المتبع ، تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي :

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية وبناء الفروض.

القسم الثالث: طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

القسم الرابع: بناء نماذج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثاني

تحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية وبناء الفروض

قدمت الدراسات السابقة في مجال تحليل العلاقة بين الروابط السياسية والتحفظ المحاسبي وقيمة الشركة نتائج متباينة، وسيتم تناول تلك الدراسات على النحو التالي:
أولاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي

- أشارت دراسة Dai and Ngo, 2013 إلى الكيفية التي يمكن بها للقوى السياسية تشكيل طبيعة التقارير المالية، من خلال إظهار تأثير الإعتبارات السياسية على التحفظ المحاسبي، فقد أوضحت الدراسة أن تأثير فترة الإنتخابات على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بسبب عدم التأكد بشأن نتائج الإنتخابات وما يترتب عليها من تغيرات في السياسة العامة يرجع إلى سببين هما: أولاً- أن عدم التأكد السياسي يزيد من عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للأصول الموجودة بالفعل وبالتالي زيادة التحفظ المحاسبي، ثانياً- أن عدم التأكد السياسي يدفع الشركات إلى زيادة الإحتفاظ بالنقدية وتقليل إستثمارات الشركات قبل فترة الإنتخابات مما يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الإعتبارات السياسية على التحفظ المحاسبي يختلف بإختلاف الصناعات والشركات، فعدم التأكد السياسي يؤثر على الشركات بشكل مختلف تبعاً للعوامل المرتبطة بالعملية السياسية والتحفظ المحاسبي، وأشارت الدراسة إلى الكيفية التي يمكن بها لعوامل الصناعة ومستوى الشركات أن تؤدي إلى زيادة أو تخفيف العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد السياسي والتحفظ المحاسبي.

- إستهدفت دراسة Mohammed, et.al, 2017 توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي، وحوكمة الشركات والروابط السياسية في الشركات المدرجة في ماليزيا حيث يؤدي النفوذ السياسي دوراً هاماً في سوق رأس المال وفي العديد من التعاملات التجارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أدلة على التحفظ المحاسبي في ماليزيا. وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن تحسين هيكل حوكمة الشركات من حيث إستقلالية المجلس يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتحفظ المحاسبي في حين أن الملكية الإدارية ترتبط به ارتباطاً سلبياً. ومع ذلك، فإن الاتصال السياسي له تأثير سلبي على العلاقة الإيجابية بين التحفظ المحاسبي وإستقلالية المجلس، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه في حين أن الروابط السياسية تؤدي إلى تقليل جودة التقرير المالي من خلال تقليل التحفظ المحاسبي، فعلى الرغم من وجود آليات قوية لحوكمة الشركات من جانب الشركات، فإن العواقب السلبية قد لا تكون شديدة، ويرجع ذلك إلى أن المديرين المرتبطين سياسياً يمكنهم جلب المزيد من الموارد لشركاتهم وبالتالي القيام بأعمال تجارية على نحو أفضل وأداء جيد،

وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم تشجيع تعيين مديريين ذوي صلة سياسية في مجلس إدارة الشركة لأنها قد تضر بجودة القوائم المالية من منظور التحفظ المحاسبي. ومع ذلك، فإن معارضة تعيين المديرين المرتبطين سياسياً في مجلس الإدارة لا يمكن أن يتم بسهولة لأن تعيين الأعضاء ذوي النفوذ في المجلس، مثل السياسيين، قد يوفر فوائد من حيث علاقات الشركة والميزة التنافسية، وأوضحت الدراسة إلى أنه إذا كانت هذه الممارسة منتشرة، فإن المعلومات المقدمة في هذه الدراسة سوف تنبه المنظمين إلى توخي الحذر عند تعيين مديريين متصلين سياسياً.

- وتناولت دراسة **Sohn and Zhou, 2017** تأثير الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الصينية. باستخدام الشركات الصينية المدرجة غير المملوكة للدولة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وأشارت الدراسة إلى أن الروابط السياسية قد تضعف التحفظ المحاسبي من ناحية وذلك لأن الشركات يمكن أن تستمد فوائد من روابطها السياسية دون تعزيز جودة التقرير المالي بتطبيق مستوى عالٍ من التحفظ أي أن الروابط السياسية تصبح بديلاً عن التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى أن انتشار مشاكل الإستثمار وتعرض إستقلال مراجعي الحسابات للخطر في هذه الشركات يسهم في إنخفاض مستوى التحفظ، ولكنها أيضاً قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي من ناحية أخرى وذلك بأن تطبق مستوى عالى من التحفظ وذلك بدافع إخفاء فوائدها الإقتصادية المستمدة من الروابط السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الروابط السياسية والتحفظ المحاسبي غير ذات أهمية لأن الروابط السياسية للشركة لا تؤثر بشكل كبير على مستوى التحفظ المحاسبي.

ثانياً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية وقيمة الشركة:

- تناولت دراسة **Ang, et.al, 2013** تأثير الروابط السياسية على قيمة الشركة في بيئة تتخفف فيها الروابط السياسية، ويرجع ذلك إلى وجود مؤسسات جيدة غير متأثرة بالعوامل الإجتماعية/ الثقافية السائدة. وأشارت الدراسة إلى أن سنغافورة، هي البلد الوحيد الذي يناسب هذا الوصف، حيث الروابط السياسية بشكل عام لا تضيف سوى القليل إلى قيمة الشركة. وأشارت الدراسة إلى أنه مع ذلك، قد تكون الروابط السياسية في بعض الصناعات أكثر أهمية من غيرها، وهي الصناعات التي تنظمها لوائح حكومية. وتوصلت الدراسة إلى تقديم أدلة على أن الشركات في هذه الصناعات قد تجد أن وجود مديريين مرتبطين سياسياً يمكن أن يكون له تأثير إيجابي وكبير على قيمة شركاتهم. وأوضحت أن الشركات المرتبطة سياسياً ترتبط بممارسات الحوكمة الجيدة.

- وهدفت دراسة **Datta and Ganguli, 2014**، إلى التحقق من وجود روابط سياسية للشركات في الهند. وتوصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات تختار الإرتباط السياسي وبعض الشركات تظل مستقلة. كما أوضحت أن الروابط السياسية تؤثر على سعر السهم. وكشفت النتائج العملية أن الإستجابات المختلفة لأسعار الأسهم لنتائج الإنتخابات يمكن ربطها بالروابط السياسية، وأشارت الدراسة إلى أن هناك سبب لإستنتاج أن الروابط السياسية لعبت دوراً هاماً في التأثير على أسعار الأسهم. فقد عكست أسعار الأسهم للشركات الفائزة حركتها التصاعدية، وإقترحت الدراسة نموذج يشير إلى وجود تأثيراً إيجابياً للإرتباط السياسي على الربح، وبالتالي أسعار الأسهم للشركات ذات الجانب الربح، والتأثير السلبي للشركات ذات الجانب الخاسر. كما يشير إلى وجود شركات مستقلة لا تتأثر أسعار أسهمها بالحدث السياسي. وأوضحت نتائج الدراسة أن الآثار المترتبة على الإرتباط السياسي لحركة أسعار الأسهم هي قضية هامة لجميع المشاركين في سوق الأوراق المالية. وأشارت الدراسة إلى أن الإرتباط السياسي للشركات يجب أن يكون جزءاً مهماً من المعلومات في سوق الأوراق المالية الهندي.

- وتناولت دراسة **Brogaard, et.al, 2015** دراسة العلاقة بين النفوذ السياسي للشركات وتخصيص العقود الحكومية، ودراسة تأثير العلاقات السياسية والعقود الحكومية على قيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التي تفيد بأن الروابط السياسية مهمة بالنسبة للشركات في الحصول على العقود الحكومية و تحسين شروط العقود الممنوحة، فالشركات ذات الروابط السياسية هي الأكثر فوزاً بالعقود الحكومية، وبالتالي، تتمتع هذه الشركات بأداء تشغيلي أفضل ومستويات أعلى من الابتكار، بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى الآثار اللاحقة لتلقى العقود والتي تتمثل في زيادة قيمة الشركة على المدى الطويل.

- وقامت دراسة **Do, et.al, 2015** بالتحقيق في قيمة الروابط السياسية في الولايات المتحدة، وتقديم مدخلاً جديداً لقياس الروابط السياسية القائمة على العلاقات الإجتماعية للسياسيين ومديري الشركات المدرجة في البورصة. وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية تؤثر بشكل إيجابي وكبير على قيمة الشركة. فالشركات المرتبطة بالحكام المنتخبين تزيد قيمتها بنسبة ۳.۸۹%. وأشارت الدراسة إلى أن الروابط السياسية لها تأثير حقيقي على الشركات. فبعد الإنتخابات، تتلقى الشركات المرتبطة بالفائز عقود مشتريات حكومية أكثر بكثير وتستثمر أكثر من الشركات المرتبطة بالخاسر، كما أن قيمة الروابط السياسية تختلف باختلاف العديد من العوامل منها، خصائص المرشحين، وخصائص الشركات.

- كما قامت دراسة **Berkman and Galpoththage, 2016** باستخدام مدخل سلسلة الحوافظ الزمنية لدراسة أثر خمسة أحداث سياسية هامة وذلك في الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ على القيمة السوقية للشركات المدرجة ذات الصلة السياسية في سيريلانكا. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل مقنع يشير إلى أن الروابط السياسية تزيد من قيمة الشركة في سيريلانكا، ولا تقدم النتائج التجريبية أى دليل على أن الروابط السياسية تزيد من قيمة الشركة في سيريلانكا حيث أن الحكومة الحاكمة لا تقيد (تضر) الشركات ذات الصلة السياسية أكثر من الشركات غير المرتبطة سياسياً. وهناك إختبارات أخرى تشير إلى أن الحكومة ليست منحازة نحو الشركات ذات الصلة السياسية عند منح المشاريع الكبرى. كما لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين **Tobin's Q** ومستوى الإتصال السياسى بعد تضمين العديد من متغيرات التحكم الشائعة . وأشارت الدراسة إلى أنه سيكون من المثير للإهتمام إختبار قيمة الروابط السياسية في البلدان الآسيوية الأخرى في فترات أكثر حداثة في ظل تحسن حوكمة الشركات والشفافية في العقد الذى أعقب الأزمة المالية الآسيوية إلى درجة أن قيمة الروابط السياسية قد إنخفضت إلى مستوى أصبح من الصعب ملاحظته في هذه الدراسة .

- كما قامت دراسة **Akey and Lewellen, 2017** بتوضيح مدى حساسية الشركات في عده قطاعات لعدم التأكد من سياسة الحكومة وأثر ذلك على نشاطها السياسى اللاحق وقراراتها التشغيلية وأدائها بعد الانتخابات. وإستندت دوافع الدراسة على ثلاث أفكار رئيسية. أولاً ، أن الروابط السياسية تكون أكثر أهمية إذا كانت الشركة حساسة للغاية لعدم التأكد من السياسة الاقتصادية. وإستندت فى ذلك إلى أنه من البديهي أن أى شركة معرضة لقدرة كبير من عدم التأكد المتصل بالسياسة العامة ينبغي أن تقدر بشكل خاص التأثير أو المعلومات التى يقدمها السياسيون، مما يشير إلى أن عدم التأكد فى السياسات قد يكون عاملاً تفسيرياً رئيسياً فى قرارات الشركات المتعلقة بالتبرع السياسى للمرشحين السياسيين. ثانياً، أن أداء الشركة والمخاطر التى تواجهها ستختلف بشكل منهجى بعد الإنتخابات على أساس ما إذا كانت الشركة قد اكتسبت أو فقدت روابط سياسية. وأخيراً، أن الصدمات التى تُصاب بها الشركات فى ترابطها السياسى ستثير إستجابات أقوى فيما بين الشركات التى تتسم بحساسية شديدة إزاء عدم التأكد فى السياسة. وأوضحت الدراسة أنه من البديهي إذا كانت الإتصالات السياسية أكثر قيمة بالنسبة للشركات المعرضة بشدة لعدم التأكد فى السياسات الحكومية ، فإن كسب أو فقدان اتصال سياسى ينبغي أن يكون له تأثير محتمل أكبر على التشغيل اللاحق لقرارات وأداء هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أساس منطقى لمشاركة الشركات فى العملية السياسية، وتبين

أن الروابط السياسية لها تأثير على المخاطر اللاحقة وأداء الشركات الحساسة للسياسة. فالشركات الحساسة للغاية لعدم التأكد في سياسة الحكومة لديها حافز أقوى للمساهمة في المجالات السياسية مقارنة بالشركات المحايدة للسياسات، بالإضافة إلى أن كسب أو فقدان صلة سياسية له تأثير على العديد من المتغيرات منها قيمة الشركة للشركات الحساسة للسياسة مقارنة بالشركات الأقل حساسية.

- وتناولت دراسة **Maaloul, et.al, 2018** تأثير الروابط السياسية للشركات على أدائها المالي وأداء الأسهم، وكذلك على قيمتها السوقية. وإستخدمت عينه من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة تونس بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية تحسن أداء الشركات وقيمتها. وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن تفسير هذه النتائج، من ناحية، بالفوائد والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها الشركات من روابطها السياسية، ومن ناحية أخرى، من خلال ميل المستثمرين إلى الإستثمار في الشركات المرتبطة سياسياً للاستفادة من هذه المزايا.
- وأشارت دراسة **Liu, et.al, 2018** إلى أثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة وذلك بدراسة رد فعل السوق من الإعلان عن المرسوم ١٨ في الصين- ينظم توظيف السياسيين بالشركات- وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الصلة السياسية تتفاعل سلباً مع المرسوم الثامن عشر، مما يشير إلى توقع السوق انخفاضاً في قيمة المنشأة بسبب إنهاء الروابط السياسية، ويتفق ذلك مع النتائج التي توضح أن الروابط السياسية تضيف قيمة إلى الشركات الصينية وأن قيمة الروابط السياسية تتوقف على عوامل مؤسسية، وتبين تحليلات الدراسة أن المرسوم الثامن عشر يؤثر بشكل كبير على الشركات ذات المديرين المستقلين المرتبطين سياسياً، ويدعم ذلك النتائج بأن الشركات المرتبطة سياسياً تعاني أكثر من الشركات غير المرتبطة سياسياً. وأشارت الدراسة إلى أن نهج دراسة الأحداث يتيح للباحثين إجراء أبحاثهم في بيئة واضحة نسبياً. ويمكن تحديد العلاقة السببية بين الروابط السياسية وقيمة الشركة من خلال رد فعل السوق. وأنه يمكن إستخدام دراسات الأحداث على نطاق واسع في الدراسات للتأكد من تأثير الأحداث السياسية المختلفة. كما أوضحت الدراسة أنه من المتوقع أن تخلق اللوائح المتعلقة بتنظيم توظيف السياسيين بالشركات، والقضاء على الروابط السياسية بيئة أعمال أكثر عدلاً وتحسين الكفاءة على المدى الطويل. والسماح للشركات بالتنافس على قدم المساواة والحصول على حصصها العادلة من تخصيص الموارد. وعلى هذا النحو، فإن الشركات غير المتصلة سياسياً التي تدار إدارة جيدة سوف تشهد تحسناً في الأداء المالي.

- كما تناولت دراسة Chung, et.al, 2019 دراسة ما إذا كانت التغييرات في البيئة السياسية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قيمة الشركات مع مرور الوقت في الإقتصادات الناشئة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات السياسية مع النظام الذي هو حالياً في السلطة توفر فوائد إيجابية بشكل ملموس للشركات ذات الصلة السياسية أكثر من تلك التي تعود على الشركات غير المتصلة، ومع ذلك، فإن العلاقات السياسية بالمعارضة السياسية للنظام لها آثار سلبية على الشركات ذات الصلة السياسية أكثر من الشركات التي ليس لديها مثل هذه العلاقات. والأهم من ذلك أن التغييرات غير المتوقعة للنظام السياسي تؤثر بشدة على التحول من الآثار الإيجابية إلى الآثار السلبية على قيمة الشركة مع مرور الوقت، ولا تزال الروابط السياسية تؤثر تأثيراً كبيراً وإيجابياً على قيمة الشركة بمرور الوقت طوال فترة تغيير النظام بعد التحرير السياسي والإقتصادي في كوريا الجنوبية. وتدعم النتائج التجريبية لهذه الدراسة بقوة فكرة أن العلاقات السياسية تولد فوائد إيجابية من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣، وهي فترة عينة الدراسة. هذا يعني أن الحكومة لا تزال تسيطر على الموارد في إقتصادات السوق كمدبر للسوق، والمنظم لسياسات الصناعة، وداعم لشركات محددة بعد التحرير السياسي والإقتصادي في كوريا الجنوبية.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة

- تناولت دراسة Watts and Zuo, 2012 تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وذلك باستخدام عينة من ٢٩٨٣ شركة أمريكية غير مالية خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة إلى أن الإرتباط الإيجابي بين التحفظ المحاسبي وعائدات الأسهم في فترة الأزمة أكثر وضوحاً. وأشارت الدراسة إلى إتفاق الأدلة مجتمعة على أن التحفظ المحاسبي يحسن قيمة الشركة من خلال: تحسين القدرة على الإقتراض، وتقييد التصرفات الإنتهازية الإدارية.

- تناولت دراسة سلامة، ٢٠١٢ التفسير النظري والتطبيق العملي لتأثير التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستويات متباينة من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات المصرية الممثلة للعينة، هذا بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال، واتضح أيضاً أن التحفظ المحاسبي له درجة تأثير ٩٠.٧ % على القيمة السوقية للمنشأة.

- وقامت دراسة Kootanaeé ,et.al,2013 بالتحقيق في العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران. وإستخدمت الدراسة نماذج الإنحدار المتعدد وإستخدام عينة مكونة ١٤٦ شركة مدرجة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات لم تكن مهمة. ومع ذلك، كان هناك علاقة إيجابية بين الربحية والتحفظ، كما أوضحت الدراسة أن التحفظ يحد من السلوك الإنتهازي للمديرين، والسبب في حماية مصالح أصحاب المصلحة وزيادة قيمة الشركة.

- هدفت دراسة النجار، ٢٠١٣ إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ على القيمة السوقية للسهم، وتوصلت نتائج الدراسة الى إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وأن مستوى التحفظ يؤثر إيجابيا على القيمة السوقية للسهم. حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لإرتفاع مستوى التحفظ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٢ على القيمة السوقية للسهم، مما يعنى قدرة الشركات التي تتسم بزيادة مستوى التحفظ على التنبؤ بالمستقبل وتقليل المخاطر وإتخاذ قرارات إستثمارية تتفق مع الظروف الإستثمارية المحيطة.

- استهدفت دراسة سعد الدين، ٢٠١٤ اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال كأحد أهم الأثار الإقتصادية الناجمة عن تطبيق التحفظ بالقوائم المالية وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة في أسواق المال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين التحفظ وقيمة المنشأة مما يعنى وجود تأثير قوى لدرجة التحفظ على قيمة المنشأة، وفسرت الدراسة ذلك بأن التمسك بدرجة عالية من التحفظ يحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح الإنتهازية مما يحافظ على أسعار الأسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الإفلاس مما يعزز بالتبعية من قيمة المنشأة. وكشفت النتائج أن الشركات المتحفظة قد إستطاعت المحافظة على قيمتها بعد عام ٢٠١١ برغم الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد واثرت على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة مما يضيف رصيد إضافي للمنافع الاقتصادية الناجمة عن التحفظ في مواجهة المخاطر التي تواجهها الشركات.

- تناولت دراسة شرقطلى، ٢٠١٥ إختبار أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة، في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من تحسن

مستوى التحفظ لدى الشركات الصناعية الأردنية إعتباراً من عام ٢٠٠٨ إلا أن مستوى التحفظ بشكل عام لا يزال دون المستوى المطلوب وقد يكون ذلك ناجماً عن ضعف إهتمام معايير المحاسبة الدولية بالتحفظ المحاسبي، كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة التحفظ المحاسبي تؤدي لزيادة جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها وخفض القيمة السوقية للشركة.

- قامت دراسة غالي، ٢٠١٨ بقياس مدى تأثير العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة بمدخل المراجعة المشتركة، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يرتبط بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة، ووجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100 حيث أدى تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى زيادة قيمة الشركة.

رابعاً: تحليل الدراسات السابقة وإظهار الفجوة البحثية

- أشارت بعض الدراسات إلى النتائج التي تفيد بأن الروابط السياسية مهمة بالنسبة للشركات، مثل دراسة (Brogaard, et.al, 2015) التي أوضحت أن الروابط السياسية تفيد الشركات في الحصول على العقود الحكومية وتحسين شروط العقود الممنوحة، ودراسة (Do, et.al, 2015) التي أشارت إلى تلقي الشركات المرتبطة بالفائز عقود مشتريات حكومية أكثر بكثير وتستثمر أكثر من الشركات المرتبطة بالخاسر، ودراسة (Maaloul, et.al, 2018) التي أشارت إلى الفوائد والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها الشركات من روابطها السياسية، وميل المستثمرين إلى الإستثمار في الشركات المرتبطة سياسياً للإستفادة من هذه المزايا.
- إتفقت دراسة (Mohammed,et.al,2017)، ودراسة (Sohn and Zhou 2017) على أن الروابط السياسية تؤدي إلى تقليل جودة التقرير المالي من خلال تقليل التحفظ المحاسبي، حيث أن المديرين المرتبطين سياسياً يمكنهم جلب المزيد من الموارد لشركاتهم وبذلك فإن الشركات يمكن أن تستمد فوائد من روابطها السياسية دون تعزيز جودة التقرير المالي بتطبيق مستوى عال من التحفظ أي أن الروابط السياسية تصبح بديلاً عن التحفظ المحاسبي.
- وفي اتجاه آخر أشارت دراسة (Sohn and Zhou, 2017) أيضاً إلى أن الروابط السياسية قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بدافع إخفاء الشركات لفوائدها الإقتصادية المستمدة من الروابط السياسية. واتفقت مع ذلك دراسة (Dai and Ngo, 2013) وذلك بإشارتها إلى أن فترات عدم التأكد من الروابط والأحداث السياسية تؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي نتيجة عدم تأكد الشركات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى قيام الشركات بزيادة الإحتفاظ بالنقدية وتقليل الإستثمارات.

- إتفقت معظم الدراسات على أن الروابط السياسية تؤثر بشكل إيجابي وكبير على قيمة الشركة مثل دراسة (Datta and Ganguli, 2014)، دراسة (Do , et.al, 2015)، دراسة (Brogaard ,et.al, 2015)، دراسة (Akey and Lewellen, 2017) ، دراسة (Liu, et.al, 2018)، دراسة (Maaloul, et. al, 2018)، ودراسة (Chung, et.al,2019) جاءت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Berkman and Galpoththage, 2016) عكس نتائج الدراسات الأخرى فقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل مقنع يشير إلى أن الروابط السياسية تزيد من قيمة الشركة، حيث أن الحكومة الحاكمة لا تفيد (تضر) الشركات ذات الصلة السياسية أكثر من الشركات غير المرتبطة سياسياً. كما أن الحكومة ليست منحازة نحو الشركات ذات الصلة السياسية عند منح المشاريع الكبرى. وأوضحت الدراسة إلى أن هذه النتائج ترجع إلى تحسن حوكمة الشركات والشفافية في العقد الذي أعقب الأزمة المالية الآسيوية إلى درجة أن قيمة الروابط السياسية إنخفضت إلى مستوى أصبح من الأصعب ملاحظته. هذا وقد أيدت دراسة (Ang ,et.al, 2013) هذه النتائج حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الروابط السياسية بشكل عام لا تصيف سوى القليل إلى قيمة الشركة وذلك باستثناء بعض الصناعات وأرجعت الدراسة هذه النتائج إلى وجود مؤسسات جيدة غير متأثرة بالعوامل الاجتماعية أو الثقافية السائدة.

- اتفقت معظم الدراسات في أن التحفظ المحاسبي يؤثر على قيمة الشركة ومن ثم يؤدي لزيادة قيمة الشركة. حيث أدى تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى زيادة قيمة الشركة (غالي، ٢٠١٨)، ويكون ذلك من خلال: تحسين القدرة على الإقتراض، وتقييد التصرفات- الإنتهازية الإدارية (Watts and Zuo,2012)، وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال (سلامة، ٢٠١٢)، يحد من السلوك الإنتهازى للمديرين، حماية مصالح أصحاب المصلحة (Kootanaee, et.al,2013)، يحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح الإنتهازية مما يحافظ على أسعار الأسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الإفلاس مما يعزز بالتبعية من قيمة المنشأة (سعد الدين، ٢٠١٤) ، وتحسين قدرة الشركات على التنبؤ بالمستقبل وتقليل المخاطر وإتخاذ قرارات إستثمارية تتفق مع الظروف الإستثمارية المحيطة (النجار، ٢٠١٣). وبإستثناء نتائج دراسة (شرقطلي، ٢٠١٥) التي جاءت عكس نتائج الدراسات الأخرى فقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤدي لزيادة جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها وخفض القيمة السوقية للشركة.

- ما يميز الدراسة الحالية:

- ١- وجود تباين فى نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى، وكلا من الروابط السياسية أو مستوى التحفظ المحاسبى على قيمة الشركة، ويمكن تفسير هذه النتائج المتباينة بالإختلافات فى النظم السياسية ومستويات التنمية المؤسسية والإقتصادية للبلدان المدروسة التى تجعل تعميم النتائج فى البيئة المصرية أمراً صعباً.
- ٢- تعد هذه الدراسة هى الأولى التى تدرس الأثر التفاعلى للعلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى على قيمة الشركات المصرية المقيدة بالبورصة.
- ٣- يساهم هذا البحث فى دراسة تأثير الروابط السياسية على قيمة الشركات من خلال التركيز على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات. وذلك بدراسة أهمية الروابط السياسية فى المراحل الإنتقالية للإقتصاد المصرى لمعرفة ما إذا كانت الروابط السياسية تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى وبالتبعية على قيمة الشركة.
- ٤- تقيس الدراسة الروابط السياسية بإستخدام الخلفية السياسية لرئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى أو أحد أعضاء مجلس الإدارة ، أو أن يكون هناك دور للشركات التابعة للحكومة فى الشركات المستقلة أو من خلال تواجد أكثر من رابط معاً، وذلك حتى يتسنى التحقق بشكل أكثر دقة فى تأثير الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبى للشركات ومن ثم على قيمة الشركة.
- ٥- تُحقق الدراسة فى الأليات التى تؤثر من خلالها الروابط السياسية على قيمة الشركة، ويمكن أن تكون إحدى الأليات الهامة آليات حوكمة الشركات مثل أثر تكوين مجلس الإدارة أو المنافسة فى الأسواق.

خامساً: بناء الفروض البحثية:

- بناء على إستقراء وتحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية بين متغيرات الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:
- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.
 - ٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وقيمة الشركة.
 - ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وقيمة الشركة.
 - ٤- لا تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية على قيمة الشركة.

القسم الثالث

طبيعية العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة

تعد الروابط السياسية إحدى المحددات الهامة التي يجب دراستها للتعرف على دورها الهام بالنسبة لمنشآت الأعمال، وكذلك لتقييم أثرها على هذه المنشآت، وفي ضوء الإتجاهات المعاصرة بشأن مستوى التحفظ المحاسبي بالتقرير المالي وما يقدمه من تعزيز لقيمة الشركة في أسواق المال فإنه يمكن تناول طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة من خلال النقاط التالية:

أولاً: الروابط السياسية في منشآت الأعمال المصرية:

١- المفاهيم الأساسية للروابط السياسية:

تعمل العديد من المنشآت في جميع الدول على إيجاد علاقات جيدة مع رجال السياسة أو كبار المسؤولين بالحكومة وذلك بسبب الدور الهام لهذه الروابط السياسية في منشآت الأعمال والذي يتمثل في حصول هذه المنشآت على العديد من المزايا مقارنة مع منشآت الأعمال غير المرتبطة سياسياً. وتضم منشآت الأعمال المصرية عدد من المنشآت ذات الروابط السياسية سواء من خلال المساهمين، المسؤولين الداخليين، الملكية الحكومية، أو من خلال تواجد أكثر من رابط معاً، وتمثل هذه المنشآت نسبة ٣٤,٦% من مجموع المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية. (عبد الويس، ٢٠١٧)

ويمكن تصنيف المنشآت بأنها مرتبطة سياسياً إذا توافرت لديها إحدى الخصائص التالية:

(Dicko, 2017) & (cui, et.al, 2018)

- أن يكون أحد كبار مساهمي المنشأة (الذي يستحوذ على ١٠% فأكثر من حق التصويت)، أو كبار المسؤولين بالمنشأة (رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو المدير التنفيذي) عضو في البرلمان أو يرتبط بعلاقة قوية مع أحد السياسيين.
- أن تكون المنشأة قد ساهمت في الحملات الانتخابية.
- الملكية الحكومية في منشآت الأعمال (حيث لا تتجاوز ملكية الدولة نسبة ٥٠% من رأس المال)

وترى الباحثتان أنه في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده مصر حالياً تسعى الشركات التابعة للقطاع الخاص إلى تعيين مديرين مرتبطين سياسياً أو إلى الملكية الحكومية وذلك بهدف زيادة الثقة في سمعة الشركة، سهولة الحصول على القروض طويلة الأجل، الحصول على

فوائد إضافية من الحكومة في شكل إعانات حكومية، والتغلب على عوائق السوق. كما أن خصائص الشركات المرتبطة سياسياً تنطبق إلى حد كبير على الشركات في بيئة الأعمال المصرية فيما عدا مساهمة الشركة في الحملات الانتخابية حيث لا توجد جهات محددة توفر تقارير عن هذه المساهمات بشكل واضح.

٢- أهمية الروابط السياسية لمنشآت الأعمال:

هناك العديد من المزايا التي تحصل عليها منشآت الأعمال المرتبطة سياسياً وتتمثل في: (Bhandari, et.al, 2018)، (Rand, 2017)، (Lin, et.al, 2019)

- تفضل الحكومة المنشآت ذات الروابط السياسية عند منح قرارات الموافقة على عمليات إصدار السندات.
- المنشآت المرتبطة سياسياً لديها فرص أفضل للحصول على التمويل والإقراض بشروط ميسرة وأجال طويلة.
- تعزز الروابط السياسية من الجدارة الائتمانية للمقترض حيث تقلل من مخاطر التعثر المالي المستقبلية للمنشأة.
- تستفيد المنشآت من علاقاتها السياسية في الحصول على العقود الحكومية.
- الحصول على المساعدات الحكومية خاصة في فترات الركود الإقتصادي أو التعثر المالي.
- تخفيض الضرائب المدفوعة في المنشآت ذات الروابط السياسية عن مثيلاتها.
- تؤثر الروابط السياسية على عملية الإكتتاب العام للمنشآت، وإرتفاع متوسط نسبة مضاعف الربحية، وبالتالي تتميز تلك المنشآت بتخفيض الرسوم خلال عملية الإكتتاب العام والحصول على أعلى سعر للسهم.
- وترى الباحثان أن الخصائص السابق ذكرها تتميز بها الشركات ذات الروابط السياسية، فالشركات المرتبطة سياسياً تحقق عوائد فائقة وقيمة أعلى من الشركات غير المرتبطة، كما أن هناك أهمية للروابط السياسية في مساعدة الشركات ذات الملكية الحكومية في الحصول على الموارد من الدولة .

٣- محددات أداء الشركات المرتبطة سياسياً:

أكدت بعض الدراسات على وجود آثار إيجابية وسلبية للروابط السياسية على منشآت الأعمال ، وأن الروابط السياسية تكون أقل فائدة في المنشآت ذات الإبتكار والتقنيات العالية، وإذا تعلقت هذه الروابط بالمصالح الشخصية فإنها قد تمثل تكلفة على الإقتصاد بأكمله. (Habib ,et.al, 2018) ، (Hashmi, et.al, 2018)

وهناك العديد من النظريات التي تفسر لجوء المنشآت إلى السياسيين أو الحكومة لتحقيق

الروابط السياسية وتتمثل في: (عبد الويس، ٢٠١٧)، (Wang, et.al,2018)

- تعزيز صورة المنشآت وإضفاء الثقة في سمعتها أمام المجتمع خاصة إذا كانت هذه المنشآت تعاني من تطبيق ضعيف للحوكمة وحماية المستثمر، وذلك في إطار نظرية السمعة والتي تعتبر الروابط السياسية بديلا في حالة غياب الإفصاح بالقوائم المالية.
- رغبة المنشآت في الحصول على مكاسب إقتصادية بدون أى فوائد تعود على المجتمع خاصة في المناطق التي يكون فيها السوق أقل تطوراً، وتمتلك الحكومة سلطات أكبر في تخصيص الموارد الإقتصادية وذلك في إطار نظرية الربح.
- رغبة المنشآت في الحصول على الموارد الرئيسية من الحكومة، والتغلب على عوائق السوق والحصول على أفضل المعاملات من قبل الحكومة خاصة في حالة الإقتصادات الإنتقالية التي تعاني من عدم وجود مؤسسات داعمة للسوق، وذلك في إطار نظرية الموارد.
- يعمل المدير المرتبط سياسياً في القطاع الخاص على مساعدة المنشأة لكسب معاملة أفضل من الحكومة وبالتالي يزيد من قيمة المنشأة، بينما في المنشآت ذات الملكية الحكومية يسعى المدير المرتبط سياسياً إلى التوفيق بين أهداف المنشأة وأهداف الحكومة وبالتالي يقلل من قيمة المنشأة وذلك طبقاً لنظرية الوكالة.

وترى الباحثان أنه في الشركات المصرية تعتبر نظرية الموارد، ونظرية الوكالة من أكثر النظريات وأهمها تفسيراً وملائمة للروابط السياسية، وحيث أن الروابط السياسية لها دور هام في الشركات يتمثل في وجود العديد من العوائد لهذه الشركات مقارنة مع الشركات غير المرتبطة سياسياً ، كذلك فإن هناك العديد من الإنعكاسات للروابط السياسية على الأداء المحاسبي لهذه الشركات سواء إيجابياً أو سلبياً والذي يتطلب مزيداً من الدراسة.

ثانياً: دراسة العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي:

١- تفسيرات ممارسات التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي احد المبادئ الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة وهو يمثل تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر، ويعد التحفظ المحاسبي من أكثر المبادئ المحاسبية التي تمثل مكانة كبيرة في عملية اعداد القوائم المالية لما له من تأثير واضح في تحسين درجة الملائمة والإعتمادية على القوائم المالية المنشورة ، والإحتياط من ممارسات حملة الأسهم المسيطرين، والحد من تدهور القيمة المرتبطة بالإحتفاظ بالنقدية (غالي ، ٢٠١٨)، (عبد الحليم، ٢٠١٥)

ويمكن تناول تفسيرات ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال العناصر التالية:

• مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه:

اختلفت الآراء حول مبدأ التحفظ المحاسبي بسبب أثره المباشر وغير المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية، وتعرض الباحثان أهم الآراء التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي بهدف التوصل إلى المفهوم الأمثل الذي يوضح علاقته بالروابط السياسية.

إنفقت العديد من الدراسات (Artiach and Clarkson, 2014)، (أبو العلا، ٢٠١٨)، (عبد الملك، ٢٠١٧) على أن المفهوم الأوسع إنتشاراً للتحفظ المحاسبي أنه تقييم للقيمة الدفترية بشكل منخفض، حيث يميل المحاسبون إلى الحصول على درجة عالية من التحقق للإعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) أكبر من المطلوبة للأخبار السيئة (الخسائر) والإفصاح عن أقل قيمة ممكنة للأصول وأعلى قيمة للالتزامات، وينعكس ذلك على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض والخصوم والمصروفات بالزيادة ومن ثم التأثير بالسالب على صافي الأصول.

وقد قدمت المنظمات المهنية والجهات الرسمية العديد من التعريفات للتحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة بسبب شمولية هذا المفهوم وارتباطه بالعديد من المجالات منها الإرشاد رقم (٤) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي، المفهوم الوارد بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية، المفهوم الوارد في تقرير لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتعريف معهد المحاسبين القانونيين بالانجلترا. وتتفق هذه المفاهيم في أن التحفظ هو سلوك يتسم برد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد من أجل ضمان الأخذ في الحسبان بصورة كافية كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للأعمال التي تقوم بها المنشأة. (الحناوي، ٢٠١٨)

وقد أشارت دراسة (قنديل، ٢٠١٨) إلى أن التحفظ المحاسبي يتمثل في إتباع المحاسب لدرجة تحقق عند التعامل مع الإيرادات والمكاسب أعلى منها في حالة التعامل مع المصروفات والخسائر، واختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى التقرير عن قيم أقل للأصول والإيرادات وقيم أعلى للالتزامات والمصروفات وهو ما ينتج عنه إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية.

بينما ترى دراسة (سعد الدين، ٢٠١٤) أن التحفظ المحاسبي يمثل إختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، مما ينتج عنه إنخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعنى اظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة.

كما عرفه البعض (حماد، ٢٠١٨)، (Zhong and Li, 2016) من خلال عرض نوعى التحفظ المحاسبي الأكثر شيوعاً وهما:

- التحفظ المشروط: ويعنى تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، لذلك سمي التحفظ اللاحق (ex-post) أو المعتمد على الأخبار مثل طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي.
- التحفظ غير المشروط: ويعنى إختيار الإدارة لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الأرباح ومن القيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية وبمعزل عن الأخبار الإقتصادية المتاحة، ولذلك سمي بالتحفظ المسبق (ex-ante) مثل الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير كمصروف إيرادي وعدم رسملتها.

وتؤكد الباحثتان أن الإختلاف فيما بين التعريفات السابقة هو إختلاف فى صياغه المفهوم وليس إختلاف فى المضمون، وأن التحفظ المحاسبي ما هو إلا المبدأ الذى يعمل على تقييم الأصول والإيرادات بأقل من قيمتها وتقييم الإلتزامات والمصروفات بأعلى من قيمتها ويؤدى ذلك إلى التأثير السلبي على الربحية فى الفترة الحالية والتأثير الإيجابي على الربحية فى المستقبل، وذلك يعنى أن التحفظ المحاسبي يمثل قيد أساسى على القياس والإفصاح المحاسبي فى ظل ظروف عدم التأكد وأنه يطبق من خلال إختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة. كما تؤكد الباحثتان على وجود العديد من التصنيفات للتحفظ المحاسبي، وأن أكثرهم شيوعاً من حيث الإرتباط بالأحداث التحفظ غير المشروط والذى يعتبر تحفظ مستقل عن وقوع أحداث، والتحفظ المشروط وهو المعتمد على وقوع أحداث، وأن كلاهما يكونا معاً التحفظ بوجه عام.

• تفسير الطلب على التحفظ المحاسبي:

هناك العديد من الأسباب التى تفسر أهمية الطلب على ممارسات التحفظ المحاسبي وتمثل فى: (قزال ، ٢٠١٩)، (الحناوى، ٢٠١٨)

- الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية:

حيث يعتبر التحفظ المحاسبي جزءاً هاماً فى كفاءة العقود والإيفاء بشروطها خاصة عقود المديونية وعقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح.

- تزايد حالات الإفلاس والتقاضى:

حيث أن دافع التقاضى يعد دافعاً رئيسياً لممارسة التحفظ المحاسبي، لأن تكاليف التقاضى تكون أكثر بكثير عند المبالغة فى تضخيم الأرباح وصافي الأصول المفصح عنها مقارنة بتكاليف التقاضى عند التخفيض فى الأرباح وصافي الأصول.

- دافع التنظيم المحاسبي:

حيث تلعب قوة وجودة النظم القانونية والقضائية للدول دوراً هاماً في شكل القوائم المالية المفصح عنها للشركات، ومن ثم التمتع بمستويات أعلى للتحفظ المحاسبي.

- دافع الضرائب:

تتجه دائماً إدارة المنشأة لممارسة سياسات تتدرج ضمن التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض مقدار الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب مادامت هذه السياسات مقبولة لدى مصلحة الضرائب، كما أن السلطات الضريبية يمكن أن تقبل التحفظ الشرطي.

- الدوافع السياسية:

قد تستخدم الشركات التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الإفصاح عن الأرباح المرتفعة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يزيد بناء على رقم الريح، حيث يحتمل أن تتبع هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لتخفيض الدخل لتفادي تعرضها لفرض ضرائب جديدة أو تخفيض الدعم الحكومي المقدم.

وترى الباحثتان أن هذه الأسباب هي عوامل مفسرة لطبيعة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي، فأسباب تفسير الطلب من قبل الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي لتحقيق فوائد إقتصادية تكون في الشركات غير المرتبطة سياسياً، أما في الشركات المرتبطة سياسياً يزيد أو يقل مستوى التحفظ المحاسبي، فيمكن للشركات ذات الروابط السياسية أن تحقق هذه الفوائد (مثل تحسين كفاءة العقود والإيفاء بشروطها، الحد من مخاطر التقاضي، تقليل المتطلبات التنظيمية، تخفيض الضرائب، تخفيض التكاليف السياسية) من روابطها السياسية دون تحقيق جودة التقارير المالية بتطبيق مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي وفي هذه الحالة تكون الروابط السياسية بديلاً للتحفظ المحاسبي، ويمكن لهذه الشركات أيضاً أن تطبق مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي بدافع إخفاء هذه الفوائد، كما تضيف الباحثتان أن الدوافع التعاقدية تعتبر من أهم التفسيرات للطلب على ممارسات التحفظ المحاسبي يليها الدوافع السياسية.

• مقاييس التحفظ المحاسبي:

هناك عدة نماذج لقياس التحفظ المحاسبي تعتمد على قياس أثر الإعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر على بعض الأرقام المحاسبية، وسوف نتناول الباحثتان أكثر النماذج استخداماً في الفكر المحاسبي كما يلي:

أكدت دراسات (أبو العلا، ٢٠١٨)، (الحناوي، ٢٠١٨)، (سعد الدين، ٢٠١٤)،

قياس التحفظ المحاسبي تتمثل في: (Artiach and Clarkson, 2014), (Gao, 2013), (Kim, et.al, 2013) على أن نماذج

- نموذج (Basu, 1997): يقوم هذا النموذج على إفتراض أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر، ويمكن أن يقاس التحفظ عن طريق ملاحظة سرعة الإستجابة لهذه المكاسب والخسائر، مما يعنى أنه يعمل على عدم تماثل توقيت الإعتراف بالأحداث الإقتصادية، أو هو تسريع الإعتراف بالأخبار السيئة مقابل تأخير الإعتراف بالأخبار الجيدة مما يعزز الموثوقية فى الأرباح المعلنة.

- نموذج (Beaver and Ryan, 2000) : يمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ أو إستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية وبالتالي إنخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ، حيث أن مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية يستخدم هذه النسبة لفحص قيمة سهم المنشأة، وإن إنخفاض النسبة لأقل من الواحد الصحيح خلال أى فترة زمنية محددة يشير إلى إستخدام سياسات محاسبية متحفظة نحو الإعتراف بالأرباح والأصول.

- المدخل الذى يستند إلى المستحقات: وتمثل المستحقات الفرق بين التدفق النقدى التشغيلى وصافى الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، وذلك يعنى أن السياسات المحاسبية المتحفظة تعمل على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها بينما تظل التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

- مؤشر التحفظ (C- score): يهدف هذا المؤشر إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي علي قائمة المركز المالى وذلك بالنظر إلى نسبة الإحتياطيات الخفية إلى صافى الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الإحتياطيات الخفية بنسبة أعلى من صافى الأصول التشغيلية إلى إستخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، ويعنى إرتفاع هذا المؤشر زيادة درجة التحفظ.

وترى الباحثتان أنه بالرغم من تعدد مقاييس التحفظ المحاسبي إلا أنه لا يوجد مقياس واضح يصلح لجميع الحالات، لأن لكل مقياس مزايا وعيوب لذلك يمكن إختيار المقياس المناسب تبعاً لطبيعة كل دراسة والهدف منها.

وتؤكد دراسة (غالى، ٢٠١٨)، (قنديل، ٢٠١٨)، (Banker, et.al, 2016)، أن أكثر النماذج التى يمكن الإعتماد عليها فى الإستدلال على درجة التحفظ المحاسبي فى التقرير المالى هي:

نموذج (Basu, 1997) التوقيت غير المتماثل للإعتراف بالأرباح (Asymmetric time liness)، ونموذج (Beaver and Ryan, 2000) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to market value) والذي يعتبر المقياس الأكثر استخداماً في الواقع العملي.

كما تتفق الباحثان مع دراسة (Pan, 2017) أن نموذج الربح المحاسبي وأسعار الأسهم يقيس التحفظ المشروط فقط، كذلك فإنه لا يناسب أسواق المال الناشئة، أما نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية هو مقياس شامل يعكس التحفظ المشروط وغير المشروط، كما يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس.

٢- مؤشرات العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي:

على الرغم من أن موضوع التحفظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، إلا أنه يثار الجدل حوله حالياً بشأن ملائمة المعلومات المحاسبية التي تنتجها مفاهيم وأساليب القياس التقليدية، وكذلك المسؤوليات الملقاه على المعنيين بإعداد القوائم المالية والمنظمين، وأخيراً أثر الاتجاهات الحديثة في المحاسبة على التحفظ المحاسبي.

وترى الباحثان أن هناك مؤشرات لوجود علاقة تفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي تتمثل في النقاط التالية:

• العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتحفظ المحاسبي:

تمثل المسؤولية الإجتماعية المفهوم الذي يُمكن الشركات من دمج الجوانب البيئية والإجتماعية في أعمالها وقد تُدعم علاقاتها بأصحاب المصالح على أساس طوعي، وتعتبر شرطاً لثبوت توقعات أصحاب المصالح، ولذلك تتمثل إحدى واجبات الشركات في مجال المسؤولية الإجتماعية في المساعدة على تحسين الوضع الإقتصادي ورفاهية المجتمع، ومن ثم زادت الضغوط من قبل أصحاب المصالح لإدراج تقارير المسؤولية الإجتماعية كجزء من التقارير المالية كأحد طرق إظهار الشفافية والنزاهة، ويترتب على ذلك ضرورة التزام الشركات بإصدار تقارير مالية تتسم بالشفافية والجودة بما لا يضر مصلحة أصحاب المصالح ويدعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة. (رضوان، ٢٠١٥)، (صبيح، ٢٠١٧)، (Cheng and Kung, 2016)

ويتطلب الأمر وجود بعض الممارسات المحاسبية لحماية موارد الشركة وتحقيق التوازن في المصالح للحد من النزاعات، ويتمثل إحدى هذه الممارسات في التحفظ المحاسبي، ويعتبر التحفظ المحاسبي عنصر هام في جودة التقارير المالية وطريقة فعالة للحد من عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات، ويشكل عائقاً أمام إنتهازية المديرين، وبالتالي يمكن إستثماره في إدارة العلاقات مع

أصحاب المصالح مما يحفز على طلب التحفظ المحاسبي. (جرجس، وآخرون ٢٠١٩)،
(Francis,R., et .al, 2013)، (Karsalari, et.al, 2017)

وترى الباحثان أن التحفظ المحاسبي يُمكنه أن يعمل على توزيع الثروة بشكل عادل على أصحاب المصالح وبالتالي يرضى جميع الرغبات ويقيد من قدرة المديرين، كما أن النشاط الرقابي الذي يقوم به أصحاب المصالح للحد من التلاعب في الأرقام المحاسبية يُدعم الطلب على مستوى التحفظ المحاسبي لزيادة جودة التقارير المالية ، لذلك فإن هناك أهمية لفهم العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتحفظ المحاسبي لأغراض دراسة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي .

• العلاقة بين الملكية والإدارة في الشركات والتحفظ المحاسبي:

أشارت الدراسات (Dalvi and Mardanloo, 2014)، (Benjammin and Zain, 2015) إلى الدور الهام الذي يشكله مجلس الإدارة المستقل في التقليل من إحتمالية تضخم الأرباح المحاسبية من جانب الإدارة ، وإلى أن وجود الأعضاء المستقلين يحسن من تدفق المعلومات ويساعد على حماية مصادر الشركة ويخفض من حالات عدم التأكد.

.. كما أكدت دراسة (الكردي، ٢٠١٧) على أن هناك علاقة بين حجم الإدارة والتحفظ المحاسبي، وإختلفت الآراء حول كونها إيجابية أو سلبية ، كما أن عملية عدم ازدواجية المهام تعمل على تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في متابعة أعمال الإدارة المؤثرة على الأداء المالي، وينعكس ذلك على أداء الشركة وتطبيقها للسياسات المحاسبية المتحفظة.

وأوضحت الدراسات (Song,2015)، (Kootanaee, et.al,2013) أن تركيز الملكية أو تشتتها بين عدد كبير من المساهمين يمنح فرصة للمديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين أنفسهم الأمر الذي يضعف من التحفظ المحاسبي، كذلك فإنه إذا كانت حصة الإدارة مرتفعة فإنها ستعمل على إختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلى المبالغة في نسب الأرباح حيث يُنظر إلى التحفظ المحاسبي كمؤشر للتقليل من تفاؤل الإدارة وتقييد القرارات التي قد تؤدي إلى المبالغة في الأرباح أو تضخيم الأصول. كما أشارت دراسة (Tofana, et.al,2015) إلى أن الملكية المؤسسية لها دور مهم في الحد من تلاعب الإدارة ومن ثم زيادة درجة التحفظ المحاسبي ، كذلك ترتبط نسبة الإستثمار الأجنبي بشكل سلبي مع عدم تماثل المعلومات ، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي يساعد على زيادة التحفظ المحاسبي.

وترى الباحثان أن هناك ارتباط بين مجلس الإدارة والملكية مع المحافظة على التحفظ المحاسبي للحد من حرية الممارسات الإدارية في حال المفاضلة بين السياسات البديلة بما يعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى من جهة وذوى العلاقة مع الشركات من جهة أخرى، لذلك فإن هناك أهمية لفهم العلاقة بين الملكية والإدارة والتحفظ المحاسبي لغرض دراسة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي.

• العلاقة بين كفاءة القرارات الإستثمارية والتحفظ المحاسبي:

تتحقق كفاءة القرارات الإستثمارية عندما تكون إستثمارات الشركة عند الحجم الأمثل، وإن كان في الواقع العملي قد يكون هناك إستثمار أكبر من اللازم أو أقل من اللازم وهو ما يمثل عدم كفاءة القرارات الإستثمارية والتي ترجعها نظريات التمويل إلى مشكله الخطر الأخلاقي ومشكلة الاختيار المعاكس الناتجان عن عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومقدمى التمويل، ونظراً لأن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد الآليات الهامة التي تسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكاليف الوكالة ودعم حوكمة الشركات ، فمن المتوقع أن يكون لها تأثير على كفاءة القرارات الإستثمارية (قنديل، ٢٠١٨)

وتؤكد الدراسات (Pan, 2017)، (Hui Feng, 2016) على أن زيادة التحفظ المحاسبي تخفض من الإستثمار الأكبر من اللازم، ومن ثم تؤدي إلى تحسين كفاءة القرارات الإستثمارية في الشركات ذات الإستثمار الأكبر من اللازم، ويمكن تفسير ذلك بأن التحفظ المحاسبي يجعل المديرين أكثر حذراً عند إتخاذ قرارات الإستثمار بما يسهم في الحد من الإستثمار الأكبر من اللازم، كذلك فإن زيادة التحفظ المحاسبي تزيد من الإستثمار الأقل من اللازم، وبالتالي تؤدي إلى إنخفاض إستثمارات الشركة ومن ثم زيادة مشكلة الإستثمار الأقل من اللازم، ويعنى ذلك أن للتحفظ المحاسبي تأثيرين متضادين على إستثمارات الشركة هما التأثير التحفيزي والتجبيمي.

ومما سبق. تؤكد الباحثان على أن قرار الإستثمار من أهم القرارات التي يتم إتخاذها على مستوى الشركة والإقتصاد القومي نظراً لإرتباطه بتخصيص الموارد المالية المتاحة للشركة، لذلك فإن هناك أهمية لفهم العلاقة بين كفاءة القرارات الإستثمارية والتحفظ المحاسبي لأغراض دراسة العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي.

٣- عناصر أهمية العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي:

تؤكد الباحثان على وجود مؤشرات عن وجود علاقة إرتباط بين الروابط السياسية والتحفظ المحاسبي وإنعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركة ، ويتفق الباحثان مع دراسة (رمضان، ٢٠١٦) أن مفهوم التحفظ يستخدم لمعالجة درجات عدم التأكد المحيطة، وهناك في أدب المحاسبة الكثير

من القواعد التي تعكس هذا المفهوم، وإن إستمرار حياة المنشأة هو ما يبرر هذا المفهوم، وأن مقاييس التحفظ هي صياغات قابلة للتفعيل والممارسات، لذلك فإن تطبيق نتائج هذه المفاهيم هو الذي يعكس التعديلات ذات الصلة.

وتتضح أهمية العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي من خلال العناصر

التالية:

• أشارت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨) أن المديرين الذين يتمتعون بسمعة أفضل يميلون إلى التحفظ في التقارير المالية وإثبات الإنضباط في توفير معلومات عالية الجودة عن الأرباح ، كذلك فإن التحفظ المحاسبي يقيد من قدرة المديرين ويحد من إمكانية توزيع الثروة بشكل غير عادل على مجموعة واحدة من أصحاب المصالح على حساب الآخرين، ويوفر الأساس المفيد لإرضاء رغبات أصحاب المصالح المتعددين، كما أن ما يقوم به أصحاب المصالح من نشاط رقابي على أعمال الشركة يلعب دوراً هاماً في الحد من التلاعب في الأرقام المحاسبية ، وهو ما يدعم الطلب على التحفظ المحاسبي لزيادة جودة التقارير المالية ، وأن درجة التحفظ المحاسبي تختلف بين الشركات لذلك تتنوع خصائص الشركات .

• أشارت الدراسات (الرشيدى، ٢٠١١)، (فضل، ٢٠١٨)، (Mohammed, et.al, 2017)،

(Dai and Ngo , 2013) أن الشركات التي يحتمل تعرضها لتكاليف سياسية هي الشركات كبيرة الحجم ذات الربح غير العادي والطبيعة الإحتكارية ويحتمل بدرجة كبيرة أن تتبنى سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض الربح ومن ثم تخفيض إحتمال تعرضها لهذه النوعية من التكاليف، وكذلك فإن درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة تزداد مع زيادة نسبة ملكية مؤسسات الإستثمار في أسهم الشركة وذلك نتيجة الدور الذى تلعبه تلك المؤسسات فى حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما أن التحفظ المحاسبي خاصة الشرطى يزيد من كفاءة إستثمارات الشركة من حيث زيادة الدوافع الإدارية على التخلي المبكر عن المشروعات ذات الأداء الضعيف وتبنى الإستثمارات التى يكون صافى قيمتها الحالية موجباً أو أقل سالبية.

كما أكدت هذه الدراسات على مجموعة من العلاقات المرتبطة بالتحفظ المحاسبي تتمثل

فى:

- التحفظ المحاسبي له دور فى زيادة فاعلية التعاقدات التى يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة من ذوى المصالح المتعارضة فى الشركة وأهمها عقود المديونية، وعقود الحوافز الإدارية والتخفيف من مشاكل الوكالة بين هذه الأطراف.

- التحفظ المحاسبي أصبح مطلب أساسي من جانب المستثمرين أو من جهات وضع المعايير ومراجعي الحسابات.

- إن زيادة آليات حوكمة الشركات يترتب عليها زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

- هناك علاقة طردية بين تزايد ملكية المؤسسات والصناديق الخاصة لأسهم الشركة وزيادة درجة التحفظ المحاسبي.

- إن زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الإستحقاق مقارنة مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يعنى زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ المحاسبي في هذا الربح.

• أكدت دراسات (الحناوي، ٢٠١٨)، (حماد، ٢٠١٨)، (السيد، ٢٠١٨) على أنه بالرغم من تأييد الإطار المفاهيمي المشترك المقترح من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإستبعاد التحفظ من إعتبره أحد خصائص المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك تأييد من كثير من الباحثين على أن التحفظ له دور هام في إعداد تقارير مالية مفيدة لمتخذي القرارات، وإنه يمثل خاصية هامة ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها شكلتها قوى السوق ولا يمكن التخلي عنها في الممارسات المحاسبية العملية، كما أن التحفظ يخفف من عدم تماثل المعلومات ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال ويلعب دوراً في التعاقد للقروض، ويدفع المديرين إلى إتخاذ قرارات إستثمارية كفاء لتعظيم الأداء التشغيلي لشركاتهم.

كما أشارت هذه الدراسات إلى أن التحفظ يقلل من إستمرارية الأرباح ويحد من قدره التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويسهل من عملية إدارة الأرباح، ويقلل من دقة التنبؤات المالية بالنسبة للمحللين، مما يقلل من القيمة الملائمة للأرباح.

وتؤكد الباحثان في ضوء ما سبق على وجود علاقة إرتباط بين مستوى التحفظ المحاسبي والروابط السياسية، حيث أن مستوى التحفظ المحاسبي يكون ضعيفاً في الشركات ذات الروابط السياسية بسبب الأدوار البديلة للتحفظ المحاسبي والروابط السياسية في التعاقد على الديون وإنخفاض إستقلال مراقب الحسابات، ويكون مستوى التحفظ المحاسبي قوياً في الشركات التي لديها حوافز لإخفاء فوائدها المستمدة من الروابط السياسية عن طريق الإبلاغ عن أدائها المحاسبي بمزيد من التحفظ وإستناداً إلى التنبؤات المتضاربة.

ثالثاً: إنعكاسات الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة:

١- قيمة الشركة: المفهوم والأهمية ونماذج القياس:

يختلف مفهوم القيمة في التطبيق العملي باختلاف أنواعها والتي تتمثل في قيمة التصفية، قيمة الإستمرار، القيمة الدفترية، القيمة السوقية، والقيمة الاقتصادية.

وقد إنفقت الدراسات (الصيرفي، ٢٠١٦)، (عبد العظيم، ٢٠١٨) على أن قيمة المنشأة التي تعتمد على الدخل ويستخدمها المستثمر عادة في رسملة الأرباح هي القيمة السوقية والتي يمكن تعريفها بأنها السعر السوقى لأسهم المنشأة والذي يرغب المستثمر أن يدفعه في مقابل الحصول على سهم معين من أسهم المنشأة بالإضافة إلى مقدار الديون التي يمكن للمنشأة الحصول عليها، فكلما زاد إجمالي الأسعار السوقية لأسهم المنشأة ومقدار ديونها عن إجمالي القيمة الدفترية لأصولها كان ذلك مؤشراً على زيادة قيمة المنشأة.

وتؤكد الباحثان على أنه يمكن التعبير عن قيمة الشركة من خلال الأداء وعائد السهم، وفرص نمو الشركة في المستقبل.

وتتمثل أهمية قيمة المنشأة في العناصر التالية: (يوسف، وأمبدي، ٢٠١٧)

- تؤثر قيمة المنشأة على قرارات أصحاب المصالح داخل وخارج المنشأة.
- ترتبط زيادة قيمة المنشأة ارتباطاً إيجابياً مع الحد من مشاكل الوكالة.
- تنعكس زيادة قيمة المنشأة إيجابياً على قدرة المنشأة على تمويل إستثماراتها من خلال الديون.
- تتأثر قيمة المنشأة بالقرارات المختلفة التي تتخذها الإدارة، فالقرار الجيد المتعلق بإدارة موارد المنشأة وإستثماراتها يؤدي إلى زيادة قيمة أسهمها في السوق والعكس صحيح، ومن العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة وتخضع لرقابتها الربح المتوقع للسهم، التوقيت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد إستثماره، المقدرة على أداء الإلتزامات، السيولة والأرباح الموزعة.
- وتضيف الباحثان أن قيمة الشركة تكتسب أهميتها من مدى سلامة القرارات التي تتخذها إدارة الشركة في الجوانب المختلفة لأنشطتها والمتمثلة في قرارات الإستثمار وقرارات التمويل وقرارات الأعمال.

وقد أشارت دراسة (عبد الحليم، ٢٠١٨) أنه يمكن قياس قيمة المنشأة بعدة نماذج حيث قد تستخدم نماذج تعتمد على المعلومات المحاسبية فقط أو المعلومات المحاسبية والسوقية أو من خلال بطاقة الأداء المتوازن، وكذلك من خلال خمسة أبعاد رئيسية تتمثل في (البعد المالي، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو، بعد العملاء، وبعد المسؤولية الاجتماعية).

كما إستخدمت الدراسات السابقة العديد من النماذج التي يمكن قياس قيمة المنشأة من خلالها منها نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأصول، مقياس عوائد الأسهم، مقياس العوائد غير الطبيعية، ومقياس معدل العائد على الإستثمار، إلا أن معظم الدراسات قد إعتمدت على مقياس Tobin's Q في قياس قيمة المنشأة والذي يمكن حسابه بإستخدام المعادلة التالية:

(القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية للديون / القيمة الدفترية للأصول)

وكلما كانت نسبة Tobin's Q أكبر من الواحد، كان ذلك مؤشراً على زيادة قيمة المنشأة، ويدل هذا على زيادة قدرة المنشأة على الإستثمار ووجود فرص أعلى للنمو. (الصيرفي، ٢٠١٦)، (مليجي، ٢٠١٦)، (محمد، ٢٠١٨)

وتتفق الباحثتان مع الدراسات السابقة في أهمية إستخدام مقياس Tobin's Q في قياس قيمة الشركة حيث يعتبر من أكثر النماذج دقة وإستخداماً في الدراسات المحاسبية.

٢- الروابط السياسية وعلاقتها بقيمة الشركة :

أكدت الدراسات (Ang ,et.al, 2013)، (Datta and Ganguli , 2014) (Berkman and Galpoththage, 2016) ، على أن الروابط المباشرة السياسية والتغيرات في البيئة السياسية والنظام الحاكم تؤثر بشكل بارز على قيمة المنشأة، حيث أن العلاقات السياسية يمكن أن تزيد من قيمة المنشأة من خلال الدعم الحكومي الرسمي مثل الظروف التنظيمية المواتية، خفض معدل الائتمان، رخص الإستيراد، عمليات الإنقاذ المالي، والوصول الأفضل لتمويل الديون حيث تساعد كل هذه الحقائق الشركات على ضمان مميزات أكثر من المنافسين وبناء قوة أكبر في السوق حتى إذا كان إجمالي الإنتاج أقل، وتتمثل عناصر تأثير الروابط السياسية على قيمة المنشأة فيما يلي:

- أن المديرين ممن لهم روابط سياسية في مجالس إدارة المنشآت لهم دور هام يتمثل في السيطرة على مشكلة الوكالة، تقديم معلومات حيوية خاصة بخطوات وإجراءات عملية الحوكمة، تقديم الإستشارة فيما يخص الإستراتيجيات السياسية في المنشأة وزيادة الأداء في المنشأة بشكل عام.
- يكون تأثير الروابط السياسية إيجابياً على المميزات التنافسية لدى المنشأة.
- حصول المنشآت ذات الروابط السياسية على فوائد أقل من قروض البنوك المملوكة للدولة أكثر من تلك البنوك الخاصة.
- تساعد الروابط السياسية في تقديم منافع كثيرة مثل تمويل الدين، تقليل الضرائب ، وقوة أكبر في السوق.

- قيمة رأس المال السياسي تعتمد على الدمج بين العوامل الناتجة من البيئة السياسية والاقتصادية والتي تؤثر على كل من رجال السياسة والإقتصاد، ويرتبط رأس المال السياسي بوجود الفساد، حدة القيود المؤسسية المفروضة، الحماية القانونية، إستقلال القضاء، تدخل الحكومة، بناء الحكومة، وسمات محددة للشركات.

وفى ضوء ما سبق ترى الباحثتان أن هناك تأثير للروابط السياسية على قيمة الشركة ، فقد تدعم الروابط السياسية قيمة الشركة أو تعرضها للخطر.

٣- مستوى التحفظ المحاسبى وعلاقته بقيمة الشركة:

يمكن النظر إلى مستوى التحفظ المحاسبى على أنه ممارسه محاسبية هادفة بسبب عدة عوامل أهمها المسؤولية القانونية غير المتمثلة، والدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والتنظيمات المهنية والرقابية والأعباء الضريبية.

ويرتبط التحفظ المحاسبى إيجابياً مع تعظيم قيمة الشركة، ووفقا للعديد من الدراسات (سعد الدين، ٢٠١٤)، (Francis,b.,et.al, 2013) والتي أشارت إلى أن التحفظ يحد من قدرة المديرين على التلاعب فى الأداء المالى مما ينعكس إيجابياً على التدفقات النقدية وقيمة المنشأة، كما أشارت الدراسات إلى أن الإلتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد التقارير المالية يعمل على خفض المخاطر التى يتعرض لها المقرضين عن طريق فرض قيود على توزيعات الأرباح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول، كما يوصل التحفظ إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالى والمستقبلى للشركة. وأن ما يدعم قيمة المنشأة هو إنخفاض معدلات فوائد الديون التى يطلبها المقرضين من الشركات المتحفظة وإنخفاض القيود المالية المفروضة عليها، كذلك فإن التحفظ المحاسبى يعتبر أحد أهم أدوات إدارة مخاطر الشركة حيث يحافظ التقرير المالى المتحفظ على قيمة حق الملكية خاصة فى الشركات ذات الإلتزام الضعيف بقواعد الحوكمة. ومما سبق ترى الباحثتان أن هناك علاقة تفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى وتنعكس هذه العلاقة على قيمة الشركة، وضوف تقوم الباحثتان بإختبار ذلك من خلال الدراسة التطبيقية فى القسم التالى.

القسم الرابع

بناء نماذج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

إستهدف البحث تحليل وقياس تأثير العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، ولتحقيق هدف البحث إستخدمت الدراسة عينه من الشركات غير المملوكة للدولة المقيدة بقطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية، وتم إجراء التحليلات الإحصائية لإختبار الفروض ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولاً: بناء نماذج الدراسة التطبيقية

إستناداً إلى هدف وفروض البحث يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة وتحديد نماذج

الدراسة كما يلي:

١- توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

يمكن تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وقياسها كما يلي:

١/١ قياس المتغيرات التابعة : تتمثل المتغيرات التابعة فيما يلي:

١/١/١ مستوى التحفظ المحاسبي AC

إعتمدت الباحثان في قياس مستوى التحفظ على نموذج (Beaver and Ryan,2000) ،

ويعتمد النموذج في قياس مستوى التحفظ المحاسبي على نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى

القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

وتحسب القيمة السوقية لحقوق الملكية بالمعادلة التالية :

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} = \text{عدد الأسهم المتداولة لرأس المال المصدر والمدفوع} \times \text{السعر السوقي للسهم (وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المالية)}$$

٢/١/١ قيمة المنشأة TQ

إعتمدت الباحثان على نموذج Tobin's Q لقياس قيمة للشركة. وتقاس قيمة

(Tobin's Q) على أساس إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية بالإضافة إلى القيمة الدفترية

للديون مقسوماً على إجمالي قيمة الأصول وتحسب كما يلي :

$$Tobin's Q = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية للديون}}{\text{إجمالي قيمة الأصول}}$$

إجمالي قيمة الأصول

٢/١ قياس المتغير المستقل : الروابط السياسية POL

قامت الباحثتان بقياس الروابط السياسية بتطبيق طريقة القياس الثنائي حيث تعتبر الروابط السياسية متغير وهمى Dummy Variable يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة مرتبطة سياسياً أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك .

٣/١ قياس المتغيرات الحاكمة Control Variable

إعتمدت الباحثتان على نتائج بعض الدراسات فى تحديد بعض المتغيرات الحاكمة التى لها قدرة فى التأثير فى العلاقة بين متغيرات الدراسة ولذلك تم إدراجها فى نماذج القياس وتشمل هذه المتغيرات (حجم الشركة ، مستوى الرافعة المالية ، العائد على الأصول ، عمر الشركة) .

ويمكن توضيح طريقة قياس متغيرات نماذج الدراسة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١) طريقة قياس متغيرات الدراسة

طريقة القياس	المتغيرات	
	رمز المتغير	أسم المتغير
أولاً : المتغيرات التابعة		
MTB = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Beaver and Ryan,2000)	AC	مستوى التحفظ المحاسبى
Tobin's Q	TQ	قيمة المنشأة
ثانياً: المتغير المستقل		
متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة مرتبطة سياسياً أو القيمة صفر بخلاف ذلك .	POL	الروابط السياسية
ثالثاً: المتغيرات الحاكمة		
إجمالى قيمة الأصول فى نهاية العام	SIZE	حجم الشركة
القيمة الدفترية للديون على إجمالى قيمة الأصول فى نهاية العام	Lev	مستوى الرافعة المالية
صافى الربح المحاسبى على إجمالى قيمة الأصول فى نهاية العام	ROA	العائد على الأصول
عدد السنوات منذ التأسيس حتى تاريخ القياس	Age	عمر الشركة

٢- صياغة النماذج الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة

فى ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه قامت الباحثتان بتطوير أربعة نماذج لقياس أثر الروابط السياسية كمتغير مستقل على مستوى التحفظ المحاسبى وقيمة الشركة كمتغيرات تابعة ، وإستخدمت الدراسة بعض المتغيرات الحاكمة لضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة ، ويمكن صياغة نماذج الدراسة فى شكل نماذج إنحدار وذلك على النحو التالى :

النموذج الأول : أثر الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي

$$AC_{it} = \beta_0 + \beta_1 (POL_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

النموذج الثاني : أثر الروابط السياسية على قيمة الشركة

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (POL_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

النموذج الثالث: أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (AC_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

النموذج الرابع : أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (POL_{it} * AC_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

حيث أن :

- | | |
|------------------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| - POL : الروابط السياسية | - SIZE : حجم الشركة |
| - AC : مستوى التحفظ المحاسبي | - Lev : مستوى الرافعة المالية |
| - TQ : قيمة الشركة | - ROA : العائد على الأصول |
| - $\beta_2 - \beta_5$: معاملات الانحدار للمتغيرات الحاكمة | - Age : عمر الشركة |
| - E_{it} : بند الخطأ العشوائي | - β_0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار |

- (POL*Ac) : العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي

ثانياً : تصميم الدراسة التطبيقية

يمكن تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية :

- 1- مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة بقطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية . وقد تم تحديد عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية :
 - أن تكون الشركات المختارة من الشركات النشطة بالبورصة خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨ .
 - تستبعد الشركات المملوكة للدولة (حيث تتجاوز فيها ملكية الدولة نسبة ٥٠% فأكثر من رأس المال) - وفي هذا الصدد تم إستبعاد الشركة القومية للأسمنت من العينة.
 - أن تتوفر التقارير المالية السنوية والبيانات المطلوبة خلال أربعة سنوات متتالية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ - وفي هذا الصدد تم إستبعاد شركتان هما (ميراكو، سمكريت مصر)

- تستبعد الشركات التي تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية.
- وفى ضوء ماسبق تم إستبعاد ٣ شركات من إجمالى ٢٤ شركة مقيدة فى قطاع التشييد ومواد البناء ليصبح عدد شركات العينة ٢١ شركة.
- ٢- مصادر الحصول على البيانات : إعتمدت الباحثان فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة والإيضاحات المتممة لشركات القطاع مجال التطبيق المنشورة على الموقع الإلكتروني موقع (www.mubasher.info)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com) وذلك للحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بالروابط السياسية للشركات، والبيانات المحاسبية والمالية لهذه الشركات.
- ٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات: تم الإعتماد على بعض الأساليب الإحصائية فى معالجة البيانات لأغراض إختبار فروض الدراسة وتتمثل تلك الأساليب فى:
 - التحليل الإحصائى الوصفى Descriptive Statistics: يستخدم للحصول على معلومات عن خصائص البيانات الداخلة فى التحليل.
 - إختبار Jarque-Bera: للتحقق من مدى إقتراب بيانات الدراسة التطبيقية من توزيعها الطبيعي Normal Distribution.
 - إختبار الارتباط الذاتى Autocorrelation Test : ويهدف إلى فحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى فى نماذج الدراسة، وتم إجراء إختبار (Durbin Watson Test)
 - قياس إستقرار السلاسل الزمنية: ويهدف إلى فحص إستقرار أو ثبات المتغيرات المكونة للسلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل.

ثالثاً: إختبارات الفروض

قامت الباحثان بتطوير إختبارات الفروض من خلال صياغة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة المتغيرات الحاكمة وذلك بإستخدام بيانات السلسلة الزمنية بما يسمى البيانات الإطارية Panel Data Analysis. والذى يعتمد على سلسلة زمنية طولها (t) نقيم المتغيرات الخارجية (X_t) وكذلك المتغير الداخلى (Y_t) وذلك للشركات محل الدراسة.

١- صياغة النموذج الإحصائى:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + u_{it}$$

حيث أن :

- i عدد القطاعات محل الدراسة - t طول السلسلة الزمنية

- المتغيرات الخارجية عند اللحظة X_{it} -
 المتغيرات الداخلية عند اللحظة Y_{it} -
 حد الخطأ العشوائي عند اللحظة u_{it} -
 الحد الثابت α -
 معامل الإنحدار β -

- النموذج ذات التأثير الثابت : Fixed effect model

تقوم هذه الطريقة علي إشمال المعادلة علي متغير صوري (Dummy Variable) خاص بكل قطاع مستعرض ويكون النموذج :

$$Y_{it} = \alpha D_i + \beta X_{it} + u_{it}$$

حيث المتغير الصوري في المعادلة : D في القطاع (i) ، وبالتالي يتم إختبار الأثر الثابت للمتغير الصوري في النموذج.

- النموذج ذات التأثير العشوائي Random effect model

يفترض هذا النموذج أن الحد الثابت غير ثابت من قطاع لآخر وبالتالي يكون عشوائي ويكون شكل النموذج في هذه الحالة.

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \dots + \beta_k X_{kit} + u_{it}$$

$$\alpha_i = \alpha + v_i$$

v_i : متغير قياسي معياري (خاص بالحد الثابت)

٢- الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)

جدول (٢) الإحصاء الوصفي

TQ	SIZE	ROA	POL	LEV	AGE	AC	
0.541687	1.86E+09	0.028602	0.619048	0.5406	35.97619	0.001511	الوسط الحسابي
0.54071	9.93E+08	0.032233	1	0.539136	31	0.000195	الوسيط
3.223062	1.06E+10	1.128732	1	3.216873	91	0.04253	القيمة العظمى
0.023176	31056535	-0.7037	0	0.02305	16	-0.01034	القيمة الصغرى
0.370094	1.99E+09	0.167626	0.488538	0.36991	18.8839	0.005263	الانحراف المعياري

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي للمتغير التابع الأول (مستوى التحفظ المحاسبي) بلغ 0.001 ، والانحراف المعياري 0.005، وبلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع الثاني (قيمة الشركة) 0.541 ، والانحراف المعياري 0.370 ، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل الأساسي (الروابط السياسية) 0.619، والانحراف المعياري 0.488، وبالنسبة للمتغيرات الحاكمة المستقلة الأخرى، بلغ الوسط الحسابي (لعمر الشركة) 35.976، والانحراف المعياري 18.883، والوسط الحسابي (لحجم الشركة) 1.860، والانحراف المعياري 1.990، والوسط الحسابي (للعائد على الأصول) 0.028، والانحراف المعياري 0.167، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي (لمستوى الرافعة المالية) 0.540، والانحراف المعياري 0.369 ، وهو ما يؤكد تنوع أنواع بيانات العينة بشكل متناسق.

٣- إختبارات الفروض الإحصائية

الفرض الرئيسي الأول :

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الأول:

$$AC_{it} = \beta_0 + \beta_1(POL_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(Lev_{it}) + \beta_4(ROA_{it}) + \beta_5(Age_{it}) + E_{it}$$

تم استخدام تحليل البيانات الإطارية Panel data وأسفرت نتائج التقدير على ما يلي:

جدول (٣) مقدرات الفرض الرئيسي الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد R^2	قيمة احصائية ديبرين واتسون DW
POL	0.011980	2.656761	0.0311	معنوي	48.8%	2.633
LOG(SIZE)	-0.000506	-1.992839	0.0461	معنوي		
D(LEV)	0.000306	0.361508	0.7191	غير معنوي		
D(ROA)	-0.001685	-0.795478	0.4296	غير معنوي		
AGE	-5.22E-05	-2.852806	0.0060	معنوي		
الحد الثابت	0.012639	2.294652	0.0255	معنوي		

المتغير التابع: AC

حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة و LOG تمثل اللوغاريتم الطبيعي.

من جدول (٣) يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [الروابط السياسية POL، حجم الشركة SIZE، عمر الشركة AGE والحد الثابت C] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وهذا

يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات ومستوى التحفظ المحاسبى .AC

٢- كانت إشارة معامل الإنحدار الخاص بمتغير الروابط السياسية إشارة موجبة، وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى.

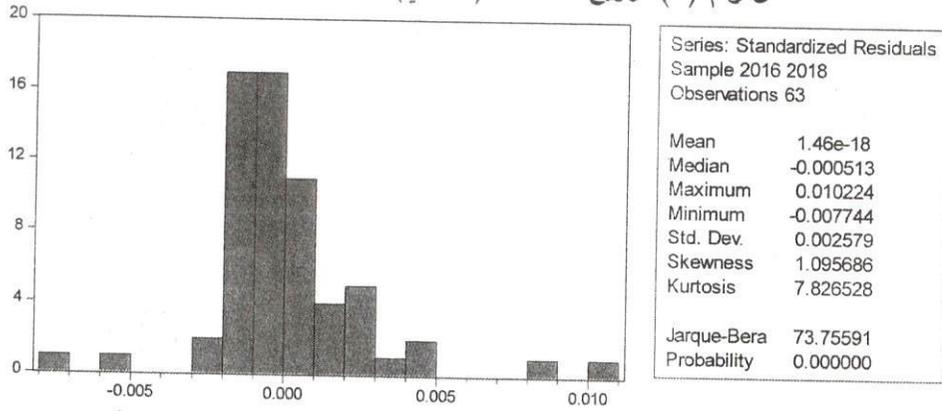
٣- كانت إشارة كل من [حجم الشركة وعمر الشركة] إشارة سالبة، وهذا يعنى وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات ومستوى التحفظ المحاسبى.

٤- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالى $R^2=48.8\%$ ، وهذا يعنى أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 48.8% من التغيرات التى تحدث فى مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات محل الدراسة.

٥- كانت إحصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=2.633$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ وهذا يعنى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتى بين المتغيرات Autocorrelation وهذا يدعم دقة نتائج التقدير.

٦- فيما يلي رسم بيانى يوضح توزيع الأخطاء فى الفرض الرئيسى الأول

شكل رقم (١) توزيع الأخطاء (البواقي) للفرض الرئيسى الأول



الشكل البيانى يوضح توزيع الأخطاء والذي يمكن الحكم من خلاله على هذه البواقي بأن ليس لها التوزيع الطبيعي المعياري فى الفرض الرئيسى الأول. ولعلاج هذه المشكلة يمكن الرجوع إلى نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theory) والتي تنص على أنه من الممكن إفتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة (الأكبر من ٣٠) بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي. (غالى ، ٢٠١٨)

وبما أن حجم العينة في هذه الدراسة (n=84) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة، أما المتغيرات الوهمية ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

الفرض الرئيسي الثاني

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وقيمة الشركة".

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الثاني:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (POL_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

تم استخدام تحليل البيانات الإطارية Panel data للفرض الثاني وأسفرت نتائج التقدير على

ما يلي:

جدول (٤) مقدرات الفرض الرئيسي الثاني

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد R^2	قيمة احصائية دبيرين واتسون DW
POL	0.000990	3.114982	0.0029	معنوي	99.8%	1.620
LOG(SIZE)	0.000424	3.605421	0.0007	معنوي		
LEV	1.000609	2147.955	0.0000	معنوي		
D(ROA)	0.001373	1.980364	0.0454	معنوي		
AGE	8.45E-06	0.983119	0.3297	غير معنوي		
C	0.008269	3.374107	0.0013	معنوي		

المتغير التابع: TQ

حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة و LOG تمثل اللوغاريتم الطبيعي.

من جدول (٤) يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [الروابط السياسية POL، حجم الشركة SIZE، الرافعة المالية LEV و الفروق الأولى للعائد على الأصول ROA] بالإضافة إلى الحد الثابت أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات و قيمة الشركة TQ .

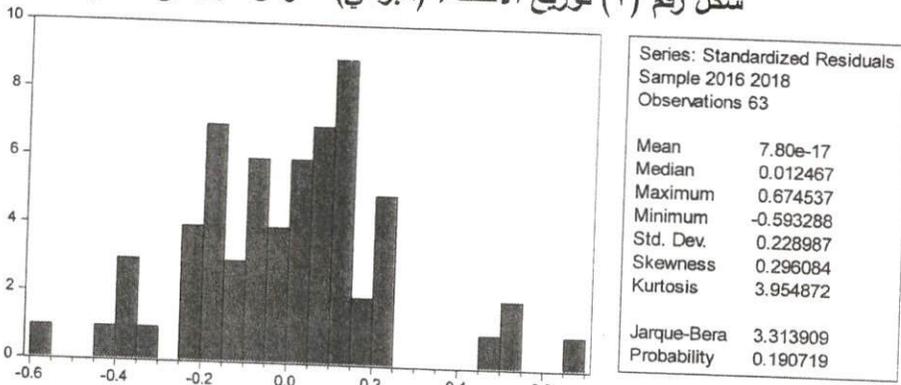
٢- كانت إشارة معامل الإنحدار الخاص بمتغير الروابط السياسية وحجم الشركة و الرافعة المالية و العائد على الأصول إشارة موجبة، وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات الدالة إحصائياً و قيمة الشركة.

٣- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالى $R^2=99.8\%$ ، وهذا يعنى أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 99.8% من التغيرات التى تحدث فى قيمة الشركة فى الشركات محل الدراسة.

٤- كانت إحصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=1.620$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا يعنى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين المتغيرات Autocorrelation وهذا يدعم دقة نتائج التقدير.

٥- فيما يلى رسم بيانى يوضح توزيع الأخطاء فى الفرض الرئيسى الثانى :

شكل رقم (٢) توزيع الأخطاء (البواقي) للفرض الرئيسى الثانى



الشكل البيانى يوضح توزيع الأخطاء والذى يمكن الحكم من خلاله على هذه البواقي بأن لها

التوزيع الطبيعى المعيارى فى الفرض الرئيسى الثانى.

مما سبق يمكن رفض الفرض الثانى فى صورته العدمية وقبول الفرض فى الصورة البديلة

التي نصت على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وقيمة الشركة".

الفرض الرئيسى الثالث

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى فى

التقارير المالية وقيمة الشركة".

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الثالث:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (Ac_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

تم استخدام تحليل البيانات الإطارية Panel data للفرض الثالث وأسفرت نتائج التقدير على ما

يلي:

جدول (٥) مقدرات الفرض الرئيسي الثالث

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد R^2	قيمة احصائية ديرين واتسون DW
AC	0.360547	8.671052	0.0000	معنوي	99.9%	1.791
LOG(SIZE)	5.82E-05	4.172177	0.0001	معنوي		
LEV	1.001007	2867.987	0.0000	معنوي		
D(ROA)	0.001567	2.659377	0.0101	معنوي		
AGE	2.80E-05	4.226193	0.0001	معنوي		

المتغير التابع: TQ

حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة و LOG تمثل اللوغاريتم الطبيعي.

من جدول (٥) يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [التحفظ المحاسبي AC، حجم الشركة SIZE، عمر الشركة AGE، الرافعة المالية LEV والفرق الأولى للعائد على الأصول ROA] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات و قيمة الشركة TQ .

٢- كانت إشارة معامل الإنحدار الخاص بمتغير التحفظ المحاسبي وحجم الشركة و الرافعة المالية والعائد على الأصول وعمر الشركة إشارة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات الدالة إحصائياً قيمة الشركة.

٣- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=99.9\%$ ، وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 99.9% من التغيرات التي تحدث في قيمة الشركة في الشركات محل الدراسة.

٤- كانت إحصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=1.791$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات Autocorrelation وهذا يدعم دقة نتائج التقدير.

مما سبق يمكن رفض الفرض الثالث في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة".

الفرض الرئيسي الرابع

ينص على أنه "لا تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة".

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الرابع:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (POL_{it} * AC_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (Lev_{it}) + \beta_4 (ROA_{it}) + \beta_5 (Age_{it}) + E_{it}$$

تم استخدام تحليل البيانات الإطارية Panel data للفرض الرابع وأسفرت نتائج التقدير على ما يلي:

جدول (٦) مقدرات الفرض الرئيسي الرابع

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة T	مسنوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد R^2	قيمة احصائية ديبرين واتسون DW
AC*POL	23.56475	2.079442	0.0421	معنوي	68.3%	1.711
LOG(SIZE)	0.001189	0.049947	0.9603	غير معنوي		
D(LEV)	0.397268	6.744959	0.0000	معنوي		
D(ROA)	0.737477	3.763253	0.0004	معنوي		
AGE	0.006680	3.978698	0.0002	معنوي		
C	0.271447	0.537333	0.5931	غير معنوي		

المتغير التابع: TQ

حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة و LOG تمثل اللوغاريتم الطبيعي.

من جدول (٦) يتضح ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [العلاقة بين التحفظ المحاسبي AC و الروابط السياسية POL، عمر الشركة AGE، الرافعة المالية LEV و الفروق الأولى للعائد على الأصول ROA] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات و قيمة الشركة TQ.
- كانت إشارة معامل الإنحدار الخاص العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي و متغير الرافعة المالية والعائد على الأصول وعمر الشركة إشارة موجبة، وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات الدالة إحصائياً وقيمة الشركة.

٣- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=68.3\%$ وهذا يعنى أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 68.3% من التغيرات التى تحدث فى قيمة الشركة فى الشركات محل الدراسة.

٤- كانت إحصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=1.711$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعنى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتى بين المتغيرات Autocorrelation وهذا يدعم دقة نتائج التقدير. مما سبق يمكن رفض الفرض الرابع فى صورته العدمية وقبول الفرض فى الصورة البديلة التى نصت على أنه " تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية على قيمة الشركة " .

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أولاً: نتائج الدراسة

- النتائج على المستوى النظري:

- ١- تستخدم الشركات المرتبطة سياسياً نماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- ٢- يحقق تواجد الروابط السياسية بالشركات العديد من المزايا على المدى البعيد مثل تدعيم قيمة الشركة ومركزها التنافسي، تخفيض تكلفة التمويل، تحقيق وفورات ضريبية، وإدارة المخاطر.
- ٣- إن التطبيق الجيد للتحفظ المحاسبي له العديد من الجوانب الإيجابية منها تقييد سلوك الإدارة النفعي، وتحقيق المصداقية والشفافية في التقارير المالية ويحد من عدم تماثل المعلومات ، كما يحقق الحماية لكل أصحاب المصالح مما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة.
- ٤- يعتبر التحفظ المحاسبي قيد على الإدارة للحد من ممارسات إدارة الربحية وأحد سمات التقارير المالية عالية الجودة التي تساعد في خفض تكلفة الأموال ، مما ينعكس على نمو الشركة مستقبلاً وتحسين بيئة الأعمال، وتزيد منافع التحفظ المحاسبي في الدول ذات النظام القانوني القوي التي تلتزم بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.
- ٥- قدم الأدب المحاسبي العديد من النماذج لقياس قيمة الشركة مما يؤدي إلى إختلاف النتائج وفقاً للنموذج المستخدم في التقييم، وتعتمد معظم الدراسات على مقياس Tobin's Q في قياس قيمة الشركة.

- النتائج على المستوى التطبيقي:

- في ضوء ما توصلت إليه الباحثان من خلال ربط الإطار النظري بنتائج الدراسة التطبيقية يمكن عرض النتائج التالية :
- ١- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية معنوية موجبه وذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي حيث بلغت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2 = 48.8\%$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 48.8% من التغيرات التي تحدث في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات محل الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Dai and Ngo , 2013)، (Mohammed, et.al, 2017)، وتختلف مع دراسة (Sohn and Zhou, 2017)، وتفسر الباحثان ذلك بأن تأثير الروابط السياسية على مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف الصناعات والشركات.

٢- هناك علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وقيمة الشركة حيث بلغت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=99.8\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة فى النموذج تفسر مانسبته 99.8% من التغيرات التى تحدث فى قيمة الشركة فى الشركات محل الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Ang, et.al,2013)، (Datta and Ganguli, 2014)، (Do, et.al, 2015)، (Brogaard, et.al, 2015)، (Akey and Lewellen, 2017)، (Berkman and Galpoththage, 2016)، (Liu, et. al, 2018)، (Maaloul, et.al,2018)، (Chung, et.al, 2019)، وتفسر الباحثان ذلك بأن إيجاد الروابط السياسيه داخل الشركة يؤثر إيجابيا على قيمة الشركة.

٣- توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى والمتغيرات الداله إحصائيا مع قيمة الشركة حيث بلغت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R2= 99.9\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة فى النموذج تفسر ما قيمته 99.9% من التغيرات التى تحدث فى قيمة الشركات محل الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Watts and Zuo, 2012)، (سلامة، ٢٠١٢)، (Kootanaee, et. al, 2013)، (النجار، ٢٠١٣)، (سعد الدين، ٢٠١٤)، (شرفطلى، ٢٠١٥)، (غالى، ٢٠١٨)، وقد يعود ذلك كما ترى الباحثان إلى المنافع التى يحققها التحفظ المحاسبى فى منع التلاعب فى الأرباح، المحافظة على أسعار الأسهم من التقلبات والقدرة على مواجهه المخاطر مثل مخاطر الافلاس.

٤- التفاعل بين الروابط السياسيه ومستوى التحفظ المحاسبى له تأثير إيجابى على قيمة الشركة حيث كانت قيمة معامل التحديد $R2= 68.3\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة فى النموذج مسئوله عن تفسير مانسبته 68.3% من التغيرات التى تحدث فى قيمة الشركات محل الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة

١- توسيع نطاق البحث والدراسة ليشمل الشركات المرتبطة سياسياً وغير المرتبطة سياسياً فى قطاعات أخرى، مع استخدام نماذج أخرى لقياس التحفظ المحاسبى أو متغيرات رقابية أخرى غير المستخدمة فى الدراسة، لفحص مدى تأثير ذلك على العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبى.

٢- إجراء المزيد من الدراسات العلمية لتحديد الآثار المترتبة على تطور المركز التنافسى فى الشركات المرتبطة سياسياً، مع ضرورة أن تشمل الدراسات الشركات غير المدرجة فى البورصة المصرية.

- ٣- تطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي، مع ضرورة إلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن سياسات التحفظ في تقاريرها، وضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع إرشادات وقواعد واضحة حول تطبيقات التحفظ.
- ٤- الإهتمام بمتابعة قياس التحفظ المحاسبي بالشركات المصرية من قبل المستثمرين والمساهمين للحفاظ على قيمة الشركة في الأجل الطويل.
- ٥- توجيه إهتمام الباحثين نحو زيادة البحوث الخاصة بالتحفظ المحاسبي، وتحليل توصيات مجلس معايير المحاسبة (FASB) بشأن التحفظ المحاسبي والانتقادات الموجهة اليه.
- ٦- ضرورة تأكد المراجع من إلتزام إدارة الشركة بإتباع سياسات محاسبية متحفظة على أن يتضمن تقريره مستوى التحفظ في القوائم المالية للشركة.

ثالثاً: التوجهات البحثية المستقبلية

- ١- أثر العلاقة بين الروابط السياسية ونظام الرقابة الداخلية على مستوى التخطيط الضريبي.
- ٢- تحليل العلاقة بين الروابط السياسية و جودة المراجعة الخارجية.
- ٣- أثر آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي في الشركات المرتبطة سياسياً.
- ٤- تأثير العلاقة بين الروابط السياسية والتحفظ المحاسبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو العلا، محمد عبد العزيز محمد، (٢٠١٨)، أثر تواجد الشركات فى المؤشر المصرى للمسئولية الإجتماعية ESG على التحفظ المحاسبى: دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة فى المؤشر، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد الرابع، ص ص ٤٦٢-٥١٩.
- الحناوى، السيد محمود، (٢٠١٨)، أثر مستوى التحفظ المحاسبى على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٩٥-٢٥٩.
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١)، تقييم التحفظ المحاسبى من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٥، العدد الثانى، ديسمبر، ص ص ١-٦٢.
- السيد، أميرة حامد، (٢٠١٨)، دراسة تأثير التحفظ المحاسبى على محددات جودة الأرباح ومستوى الدينون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ص ٤١٧-٤٦٨.
- الصيرفى، أسماء أحمد، (٢٠١٦)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبى عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد الثانى، يوليو، ص ص ١٢٥-١٦٧.
- الكردى، آمنه على، (٢٠١٧)، أثر خصائص الحاكمة المؤسسية على التحفظ المحاسبى: دليل من البنوك التجارية الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، الأردن، المجلد ١٧، العدد الثانى، ص ص ٥٣٩-٥٥٣.
- النجار، جميل حسن، (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة فلسطين، مجلة جامعة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، فلسطين، المجلد ١٧، العدد الثانى، ص ص ١٧٧-٢٢٤.
- جرجس، بولا رمزى نان، حماد، طارق عبد العال، عبد ربه، محمد محمود، (٢٠١٩)، قياس أثر المسؤولية الإجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد الأول، إبريل، ص ص ٣٦٣-٣٨٠.
- حماد، مصطفى أحمد محمد، (٢٠١٨)، دور التحفظ المحاسبى المشروط فى الحد من ممارسات التلاعب فى الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٢، العدد الثانى، ص ص ٣٠٤-٣٦١.
- رضوان، أحمد جمعة، (٢٠١٥)، أثر المسؤولية الإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٥٠-٢٠٦.

- رمضان، حمدي أحمد، (٢٠١٦)، التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري ودليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٠، العدد الثاني، ص ص ١-٦٣.
- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد ٢، العدد الأول، ص ص ٢٩٩-٣٤٢.
- سلامه، صلاح حسن على، (٢٠١٢)، نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٦، العدد الرابع، ص ص ٥٢٧-٦٣٣.
- شريقلى، هدى محمد، (٢٠١٥)، أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، رسالة دكتوراه، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص ص ١-١٤٣.
- صبيح، على سعيد، (٢٠١٧)، أثر الأرباح فى مؤشر مسؤولية الشركات (ESG) على إدارة الدخل فى الشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٩، العدد الأول، ص ص ٧٧-١٠٦.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٨)، قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى للمسؤولية ESG، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص ٣٩٤-٤٦٣.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٥)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٥٩٥-٦٨٣.
- عبد العظيم، حنان محمود، (٢٠١٨)، قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالى وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد الثاني، يوليو، ص ص ٨٦٦-٩٣٢.
- عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠١٧)، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي فى الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودى، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثاني، ص ص ٢٠٧-٢٣٢.
- عبد الوئيس، إيمان محمد، (٢٠١٧)، قياس أثر الروابط السياسية على تكلفة رأس المال وعوائد الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص ١-١٧٤.

- غالى، أشرف أحمد محمد، (٢٠١٨)، قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وقيمة الشركة: دليل تطبيقي على الشركات المدرجة بالموشر المصرى EXG100، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد الرابع، ص ص ١٢٣٠-١٣٠٠.
- فضل، حسن توكل أحمد، (٢٠١٨)، إستخدام نماذج (GARCH & ARCH) لقياس أثر التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين - إدارة البحوث والتنمية والتطوير، السودان ، المجلد ١٠، العدد الواحد والعشرون، ديسمبر، ص ص ١٦٣-١٩٥.
- قزال، إسماعيل، زرقون، عمر الفاروق، زرقون، محمد، (٢٠١٩)، قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى فى شركات المساهمة الجزائرية، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد ٦، العدد الثالث، ص ص ٥١٤-٥٣٤.
- قنديل، ياسر سعيد، (٢٠١٨)، تأثير التحفظ المحاسبى على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية السعودى، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٣٥٠-٤١٤.
- محمد، حسناء عطية حامد، (٢٠١٨)، تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ص ٢٦٦-٣٠٤.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٦)، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة، أدلة عملية من الشركات المسجلة فى البورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ص ٢٠٣-٢٥٤.
- يوسف، عائشة موسى محمد، أمبدي، عبد الرحمن البكرى منصور، (٢٠١٧)، تنظيم الطرق والسياسات المحاسبية وأثره على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الإدارية- دراسة ميدانية بالتطبيق على بعض الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان ، المجلد ٧، العدد السابع والعشرون ، فبراير، ص ص ١٢٧-١٦٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Akey, p , and Lewellen,S., (2017), Policy Uncertainty, Political Capital, and Firm Risk-Taking, PP 1-66.available at: www.ssrn.com/abstract=2758395
- Ang, J,S, Ding, D,K, and Thong, t ,y. ,(2013), Political Connection and Firm Value, **Asian Development Review**, and Asian Development Bank Institute, Vol, 30, No.2, PP 131-166.
- Artiach, T , and Clarkson, P., (2014), Conservatism, Disclosure and the cost of equity capital, **Australian Journal of management**, Vol,39, No. (2). **Available: <http://ssrn.com/abstract-1673516>**

- Banker, D , Byzalov, D , and Chen, Y., (2016), The confounding effect of cost stickiness on conservatism Estimates, **Journal of Accounting and Economics**. Vol 61 (1). PP 203-220.
- Benjamin, S ,J, and Zain, M , M ., (2015), Corporate governance and dividends Payout: are they substitutes or complementary?, **Journal of Asia Business studies**, Vol 9, Iss 2, PP 177-194.
- Berkman , H , and Galpoththage,V., (2016) , Political connections and firm value: an analysis of listed frims in srilanka, **Pacific Accounting Review**, Vol. 28, No. 1, PP 92-106. available at: www.emeraldinsight.com/0114-0582.htm
- Bhandari, A , Golden, J, and Thevenot, M., (2018), CEO Political Ideology and Financial Reporting Quality.PP1- 40.
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3246551>.
- Brogaard, G, Denes, M, and Duchin, R., (2015), Political Connections, incentives and Innovation: Evidence from Contract-level Date, **Conference and IDC Herliya,University of Washington**,pp1-49. Available at: www.unlv.edu
- Cheng, C, L , and Kung, F, H., (2016), The effects of Mandatory corporate social responsibility policy on accounting conservatism, **Review of Accounting and finance**,Vol 15 (1), PP 2-20.
- Chung, C, Y, Byun, J, H, and Young, J, (2019), Corporate Political Ties and Frim Value : Comparative Analysis in the Korean Market , **Sustainability**, Vol 11, No.2, PP 1-25. Available at: <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>
- Cui, L, Hu, H .W, Li, S, and Meyer, K.E., (2018), corporate Political connections in global strategy. **Global stratategy Journal**, Vol, 8, No. (3).
- Dai, L, and Ngo, P, T.,(2013),Political Uncertainty and Accounting Conservatism:Evidence from the U.S.Presidential Election Cycle,PP1-46, available at: <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/44283/>
- Dalvi, M, R, and Mardanloo, H., (2014), The effect of capital structure, shareholders and Major of the company on the conservative practices in companies , **international Journal of Academic Research in Accounting, finance and Management sciences**, Vol. 4, No. 1,pp 128-135.
- Datta,D, and Ganguli, S , K ., (2014) Political Connection and firm value: and Indian Perspective, **South Asian Journal of Global Business Research**, Vol. 3, No. 2., PP. 170-189. Availavle at:<https://doi.org/10.1108/SAJGBR-03-2013-0020>
- Dicko, S., (2017), Political connections, ownership structure and quality of governance , **International Journal of Managerial Finance**, Vol 13, No (4).
- Do, Q, Lee, Y, and Nguyen, B., (2015), Political Connections and Firm Value: Evidence from the Regression Discontinuity Design of Close Gubernatorial Elections, PP 1-48. Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2023191>
- Francis, B., Hasan,I., and Wu,Q., (2013), The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, **Accounting Horizons**, Vol. 27, No. 2, pp 319-345.
- Francis,R,N., Harrast ,S., Mattingly,j., and Olsen,L., (2013), The Relation between Accounting conservatism and corporate social performance: An Empirical Investigation, **Business and society Review** ,118 (2) , pp 193-222.

- Gao, P., (2013), A measurement approach to conservatism and earning management, **Journal of Accounting and Economics**, Vol 55 (2-3), pp 251-268.
- Habib, A, Ranadinghe, D, Muhammadi, A, H, and Islam, A., (2018), Political connections, financial reporting and auditing: Survey of the empirical literature. **Journal of international Accounting Auditing and Taxation** . Vol. 31, PP 37-51.
- Hashmi, M, A, Brahmana, R, K, and lau, E., (2018), Political connections, family firms and earnings quality ,**Management Research Review**. Vol. 41, No. (4), pp 414-432.
- Huifeng , J., (2016), An empirical study on Accounting conservatism and capital efficiency – Empirical evidence from chinese A-shire listed companies, **Journal of Residuals Science and technology**, Vol 13 (5), pp 1-68.
- Karsalari, A., R., Aghaei, M., and Ghasemi .F.,(2017) , The effect of Mandatory corporate social Responsibility on Accounting conservatism in Tahrn stock Exchange corporations, **International Journal of Acadmic Reseach in Accounting, finance and Management Sciences**, vol.7 (3), pp 120-125.
- Kim, Y., Li, S., Pan ,C., and Zuo, L., (2013), The role of Accounting conservatism in the equity market: evidence from seasoned equity offerings, **The Accounting Review**, 88(4), pp1327-1356.
- Kootanaee, A., Seyyedi, J., Nedaei, M., and Kootanaee, M., (2013), Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange, **International Journal of Economics, Business and Finance**, Vol. 1, No. 10, pp 301-319.
- Lin, W., Ho, J., and Sambasivan, M., (2019), Impact of corporate Political Activity on the Relation ship Between Corporate social Responsibility and financial Performance: A Dynamic Panel Date Approach. **Sustainability**, Vol, 11, No. (1),PP1-22. Available at: <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>
- Liu, F, Lin, H, and Wu, H., (2018), Political Connections and Firm Value in China: An Event Study, **Journal of Business Ethics**, Vol 152, Issue 2, pp551-571. <https://doi.org/10.1007/s10551-016-3316-2>
- Maaloul, A, Chakroun, R, and Uahyaoui, S., (2018), The effect of political connections on companies, performance and value Evidences from Tunisian companies after the revolution, **Journal of Accounting in Emerging Economics**, Vol. 8,No. 2, PP185-204.
- Mohammed, N, F, Ahmed, K, and Ji, X., (2017), Accounting conservatism, corporate governance and political connections, **Asian Review of Accounting**, Vol, 25 No. 2, PP288-318. Available at: doi.org/10.1108/ARA-04-2016-0041
- Pan, X., (2017), Accounting Conservatism, bank Lending and firm investment: Evidence from a quasi-experiment of China's stimulus Package. **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol 44, PP 64-79.
- Rand, J., (2017), Are Politically connected firms Less constrained in credit markets? , **working Paper**.United Nations University , pp1-16.
- Sohn, B, C, and Zhou, L., (2017), Political connections and Accounting Conservatism: Evidence from Chinese Listed Firms, **Corporate Ownership and Control**, vol 15, No.1, PP143-154. Available at:<http://doi.org/10.22495/cocv15i1art14>

- Song , F., (2015), 'Ownership structure and Accounting conservatism: A Literature Review, **Scientific Research Publishing Inc**, Vol.6 (4), pp478-483.
- Tofana, M., Bercub, A., and Ciguc, E., (2015), corporate governance frame work in Romanian companies, **Economics and finance**. Vol 20, pp 629-636.
- Wang, K., Zhang, H.; M., Tsai, S., B., Wu, L., D., Xue, K., Fan, H., J., and Chen, Q., (2018), Does a Board chair man's Political connection Affect Green Investment? From a Sustainable Perspective, **Sustainability**, Vol.10, No.(3) , PP1-14.
- **Available at: <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>**
- Watts, R, L, and Zuo, l., (2012), Accounting Conservatism and firm value: Evidence from the Global Financial Crisis, **Working Paper**, MIT Sloan School from of Management, PP1-51.
- Zhong, Y., and Li, W., (2016), Accounting Conservatism: A Literature Review, **Australian Accounting Review**, No. 81, Vol. 27, Issue 2, PP195-213.